

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne démocratique et populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche scientifique

Université de M'sila

Faculté des Science économique
commerciales et science de gestion
Département de science économique



جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

تأثير أسعار البترول على المديونية الخارجية في الدول المصدرة للنفط -حالة الجزائر- (1980-2011)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

تحت إشراف:
أ. عيشاوي علي

لجنة المناقشة

رئيسا

مشرفا

ممتحنا

إعداد الطالبة:

علي صوشة سامية

1 مغني ناصر

2 عيشاوي علي

3 بن محاد سمير

السنة الجامعية: 2014/2015

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	شكر وتقدير
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ-هـ	مقدمة العامة.....
	الفصل الأول: الإطار النظري للبترول والمديونية الخارجية
7	تمهيد.....
8	المبحث الأول: الإطار النظري للبترول.....
8	المطلب الأول:مدخل إلى صناعة واستكشاف البترول.....
8	أولاً: تعريف البترول.....
8	ثانياً: منتجات البترول.....
9	ثالثاً: مراحل استكشاف وإنتاج البترول.....
10	رابعاً: مميزات صناعة إنتاج النفط وصفاتها.....
11	المطلب الثاني: سعر البترول وأساليب التسعير في السوق البترولية.....
11	أولاً: السعر البترولي.....
13	ثانياً: أساليب التسعير في سوق البترول.....
14	المطلب الثالث:محددات أسعار البترول.....
14	أولاً: العرض والطلب على البترول.....
18	المطلب الرابع:منظمة الدول المصدرة للنفط.....
19	أولاً: نشأتها وتطورها.....
19	ثانياً: أهداف منظمة الأوبك.....
20	ثالثاً: سلة الخامات.....
20	رابعاً: آلية أوبك لضبط الأسعار.....
22	المبحث الثاني: تطور ظاهرة المديونية الخارجية

22	المطلب الأول: مفهوم المديونية الخارجية ومؤشراتها.....
22	أولاً: تعريف المديونية الخارجية.....
22	ثانياً: مؤشرات المديونية الخارجية.....
24	المطلب الثاني: تصنيف الديون الخارجية.....
26	المطلب الثالث: أهم العوامل التي أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية.....
26	1 العوامل الداخلية.....
27	2 العوامل الخارجية.....
29	المطلب الرابع: الحلول المقترحة لمعالجة المديونية الخارجية.....
32	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني : النفط الجزائري وتأثيره على المديونية الخارجية	
34	تمهيد.....
35	المبحث الأول: النفط في الجزائر.....
35	المطلب الأول: تاريخ النفط وعائداته.....
35	أولاً: تاريخ النفط.....
36	ثانياً: تطور العائدات النفطية (2000-2011).....
36	المطلب الثاني: انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.....
39	المطلب الثالث: تنافسية جودة المحروقات الجزائرية والأهمية المالية لهذه الصناعة
39	أولاً: تنافسية المحروقات الجزائرية من حيث الجودة.....
40	ثانياً: الأهمية المالية للصناعة النفطية في الجزائر.....
43	المطلب الرابع: الصناعة النفطية وحماية البيئة وسلطات الضبط في الجزائر.....
43	أولاً: الصناعة النفطية وحماية البيئة.....
44	ثانياً: سلطات الضبط في قطاع المحروقات.....
45	المبحث الثاني: تطور المديونية الخارجية و تحليل بنيتها حسب طبيعة القرض
45	المطلب الأول: تطور المديونية الخارجية الجزائرية.....
47	المطلب الثاني: أسباب المديونية الخارجية الجزائرية.....

47	أولاً: الأسباب الداخلية.....
49	ثانياً: الأسباب الخارجية.....
51	المطلب الثالث:أثار أزمة المديونية الخارجية على الجزائر.....
53	المطلب الرابع:التسديد المسبق للديون الخارجية.....
54	المبحث الثالث:تأثير أسعار البترول على المديونية الخارجية.....
45	المطلب الأول: فترة السبعينات.....
54	المطلب الثاني: فترة الثمانينات.....
55	المطلب الثالث: فترة التسعينات.....
55	المطلب الرابع: فترة من 2000-2006.....
56	المطلب الخامس:فترة من 2006-2011.....
57	خلاصة الفصل.....
الفصل الثالث : نمذجة قياسية لتأثير أسعار البترول على المديونية الخارجية	
59	تمهيد.....
60	المبحث الأول: عموميات حول الاقتصاد القياسي.....
60	المطلب الأول: تعريف الاقتصاد القياسي ومنهاجه.....
60	أولاً: تعريف الاقتصاد القياسي.....
60	ثانياً: مناهج الاقتصاد القياسي.....
61	ثالثاً: أهداف الاقتصاد القياسي.....
62	المطلب الثاني: مراحل صياغة النموذج الاقتصادي القياسي.....
63	المطلب الثالث: تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....
64	أولاً: تقدير المعلمات.....
66	ثانياً: اختبارات الانحدار الخطي.....
69	المبحث الثاني: محاولة بناء النموذج.....
69	المطلب الأول: تحديد المتغيرات المستعملة في الدراسة.....
69	المطلب الثاني : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.....

73	المطلب الثالث: تقدير النماذج وتقييم النتائج.....
81	خلاصة الفصل.....
83	الخاتمة العامة.....
	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق
	الملخص

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال:

1 قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
(01)	تطور سعر البترول الجزائري لـ (2000-2011) -دولار للبرميل-	36
(02)	مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول الأوبك والبترول الجزائري.	39
(03)	تطور إيرادات الجباية النفطية فترة (1986-1999) الوحدة: مليون دج	41
(04)	تطور إيرادات الجباية النفطية فترة (2000-2010)	40
(05)	تطور المديونية الخارجية في الجزائر (1986-2006)	45
(06)	معدلات النمو المحققة في الاقتصاد الوطني للفترة 1989-1992	49
(07)	الإطار الزمني لجدول الديون الجزائرية ومبالغ التسديد	53
(08)	اختبار استقرارية المتغيرات في النموذج الاول لديكي فولر	70
(09)	نتائج تقدير النموذج الخطي للمديونية الخارجية (1980-2011)	73
(10)	نتائج تقدير النموذج الخطي بعد إزالة الناتج المحلي الإجمالي	74
(11)	نتائج اختبار ستودنت	75
(12)	نتائج اختبار Breusch Pagan Godfrey	78
(13)	نتائج اختبار ARCH(LM)	78
(14)	White	79

2 قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	استقرارية المتغير التابع DT	71
(02)	استقرارية المتغير المستقل PP	71
(03)	استقرارية المتغير المستقل GDP	72
(04)	استقرارية المتغير المستقل EXC	72
(05)	استقرارية سلسلة البواقي	76
(06)	استقرارية سلسلة مربعات البواقي	77
(07)	اختبار فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي	77
(08)	احصائية Durbin- Watson	79

كلمة شكر

لَا يَزِيحُنِي بِحُجَّتِهِمْ عَنْ مَقَامِي ۖ غَيْرُ وَاقِعٌ لِي عَلىٰ وَلِيٍّ أَمَّا لَوْ لَمْ يَكُنْ لِي سَكَنٌ
عَلَيَّ جَرِيْبٌ ۖ هُوَ لَا لَمْ يَكُنْ مَعِي طَلٌّ ۖ وَكَوَيْلٌ لَا زَيْلٌ لِي لَسَدٌ ۖ لَمْ يَكُنْ كَهَذَا عِشْيَتِي عِىَّ
لِفَالِكِ نِيْلُ السُّقَىٰ . عَزِيدُ أَمَلٍ ۖ هَدَوْتُ لَكَ نَدَىٰ لِمِ هَذِهِ هَجْرَتِي خِلَافِي وَسُفْرَتِي
لَكَ تَهْنِئَةٌ مِنْهُمْ شَوْحٌ نَطَقَ بِإِبْرَاهِيمَ ۖ قَدْ كُنْتُ حُصْنِي لِقَائِي ۖ غَيْرُ مَكْنِي لِفَتْنَةٍ وَمُجْتَرٍ
هُوَ عَلَيَّ عَقْلٌ .

كَأَنَّكَ لَمْ تَهْجُرْ أَخِي شَيْئًا سَكَنَ عَلَيَّ نَحْيِي ذِكْرِي وَلَا زَيْلٌ لِي أَحْسَنُ لَكَ جِهَتِي لِمَنْفَعَتِي
عَزُو فَلَكَ أَلَىٰ لِمَنْفَعَتِي هُوَ عَلَيَّ حَتَّىٰ هُوَ بِإِنِّ .

وأشكر، كل الأساتذة اخص بالذكر الأستاذ بوتيارة عنتر، زغبة طلال ، بن
محاد سمير، وكذا الأصدقاء الذين لم يبخلوا عني بأرائهم ومساعداتهم.
لكل هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد العلمي.

المقدمة العامة

1 تمهيد :

شهدت الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي تغيرات أساسية في اقتصاد الطاقة العالمي، فقد أفلت التحكم في إنتاج النفط وتسعيه من أيدي شركات النفط الدولية الكبيرة، ومع زيادة الاستهلاك العالمي للنفط ونتيجة لذلك أصبح سعر النفط أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية في الاقتصاد العالمي وأثرت التغيرات في سعره تأثيرا كبيرا على موازين مدفوعات الدول، وعلى أداء النمو الاقتصادي فيها وعلى توزيع الدخل العالمي كذلك فعندما حدثت الصدمة الثانية لأسعار النفط في سنة 1979 بدأت الدول النامية من بينها الجزائر تواجه صعوبات في سداد خدمة ديونها، مما اضطر بعض الدول للجوء لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاقتراض، وقد تفاقم الأمر في عام 1982 حيث ساهم تفجر أزمة الديون الخارجية في صعوبة حصول الدول النامية على القروض من أسواق المال الدولية بسبب الصعوبات التي تواجه تلك الدول في سداد متأخرات خدمة الديون المستحقة عليها. حيث إن نسبة ديونها أصبحت تلتهم نسبة كبيرة من حصيلتها صادراتها من السلع والخدمات وان المتبقي منها لا يكفي لتمويل وارداتها من السلع والخدمات الضرورية، هذا إلى جانب القروض التي تحصلت عليها تستخدم معظمها في تسديد جزء من إعادة جدولة ديونها الخارجية، الأمر الذي جعلها تدور في حلقة مفرغة.

2 - الإشكالية: ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على المديونية الخارجية للدول المصدرة للبترول؟

وقد قسمنا هذا الإشكال إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يتم تسعير البترول؟
- ما هي محددات أسعار البترول؟
- ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على مديونية الدول المصدرة للبترول بصفة عامة وعلى مديونية الجزائر بصفة خاصة ؟
- هل يمكن قياس أثر أسعار البترول على المديونية الخارجية للجزائر ؟

3 الفرضيات: للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- هناك أساليب متعددة لتسعير البترول.
- يخضع سعر النفط لقانون العرض والطلب.
- لتقلبات أسعار البترول تأثير كبير على المديونية الخارجية.
- نعم يمكن قياس أثر أسعار البترول على المديونية الخارجية للجزائر.

4 - أهداف الدراسة:

- إبراز أهمية البترول في الاقتصاد العالمي كسلعة إستراتيجية.
- إظهار تطور المديونية الخارجية في الجزائر.

- معرفة كيف استفادة الجزائر من ارتفاع أسعار البترول في التخلص من أزمة المديونية الخارجية للجزائر .

- معرفة آثار المديونية الخارجية على اقتصاد الجزائر .

- محاولة بناء نموذج لقياس تأثير أسعار البترول على المديونية الخارجية.

5 -أسباب اختيار الموضوع: يعود اختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات منها

-التركيز على أهم المتغيرات التي تؤثر في المديونية الخارجية.

-لمعرفة أهمية البترول من خلال معرفة كيف ساهم مساهمة كبيرة في التخلص من المديونية الخارجية للجزائر .

-رغم الدراسات الكثيرة حول المديونية الخارجية وأسعار البترول إلا انه ولا دراسة جمعت بينهما كدراسة العلاقة دراسة قياسية، هذا ما شجع البحث في هذا الموضوع.

6 -أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها عالجت موضوع أثر أسعار البترول على المديونية الخارجية

ومحاولة بناء نموذج لقياس ذلك الاثر .

7 حدود الدراسة:

-من اجل معالجة الإشكالية تم تحديد إطارين زمني ومكاني، فالإطار الزمني يتمثل في فترة الدراسة والتي حددت مابين (1980-2011).

- أما الإطار المكاني، فان البحث يخص المديونية الخارجية للجزائر .

8 -منهج الدراسة:

في محاولة منا للإجابة على الإشكالية وكذلك اختبار الفرضيات ارتأينا أن نوظف بعض المناهج التي تتوافق وطبيعة الدراسة:

- المنهاج الوصفي من خلال وصف متغير المديونية و المتغيرات الاقتصادية التي يؤثر فيه سعر البترول خلال فترة البحث.

- كما تم استخدام الأساليب القياسية والطرق الإحصائية والرياضية لتحديد دور متغير سعر البترول في المديونية الخارجية، وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بالاعتماد على برنامج E-Views.

9 - أدوات الدراسة:

خلال بحثنا هذا اعتمدنا على الأدوات المتاحة لدينا من: الكتب، الأطروحات والرسائل العلمية، المجالات، التقارير، الجرائد، والمواقع الالكترونية، والملتقيات.

10 - الدراسات السابقة:

هناك العديد من الباحثين الذين تطرقوا إلى موضوع البترول وكذا المديونية الخارجية:

- بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، رسالة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، 2009. الذي توصل في دراسته إلى أن واقع الدول المصدرة للبترول الأعضاء يحمل بين طياته الكثير من المخاطر، فهي تواجه مشكلة التقلبات الحادة في الأسعار التي خلفت سقوط الكثير من الدول في أزمات مالية.
- بوزاهر سيف الدين، أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، 2010. الذي توصل في دراسته إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي.
- طيبي حمزة، اثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (1990-2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008. الذي توصل في دراسته إلى أن تقلبات أسعار البترول تؤثر بشكل عكسي على حجم المديونية الخارجية للجزائر.
- فضيلة جنوحات حريتي، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005. والتي توصلت في الأخير إلى أن تقاوم أزمة المديونية الخارجية في البلدان العربية المدينة، تعود بشكل كبير إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة للاقتراض الخارجي.

11 - هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات وتحقيق الأهداف تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة عامة وتتبعها خاتمة عامة.

يتناول **الفصل الأول** الإطار النظري لأسعار البترول والمديونية الخارجية استهل بمفاهيم عامة حول أسعار البترول والمديونية الخارجية، وسنتطرق فيه لصناعة واستكشاف البترول، وأساليب التسعير في السوق البترولية، وكذلك محددات أسعار البترول، وتطرقنا كذلك لتطور ظاهرة المديونية في تصنيفها وأهم العوامل التي أدت لتفاقمها ولبعض الحلول المقترحة، وختم الفصل الأول ببعض النقاط واستنتاجات.

أما **الفصل الثاني** فسنتطرق فيه إلى تاريخ النفط وعائداته في الجزائر، وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، وتنافسية المحروقات الجزائرية وسلطات الضبط في هذا القطاع بتسليط الضوء على تطور أسعار البترول والمديونية خلال فترة الدراسة.

أما **الفصل الثالث** فسنحاول القيام بدراسة قياسية لمعالجة أثر أسعار البترول على المديونية الخارجية مع التطرق لبعض المتغيرات التي يؤثر فيها سعر البترول واقتراح نماذج قياسية لتفسيره وذلك باستعمال الطرق والأساليب القياسية.

الفصل الأول

الإطار النظري للبتروول والمديونية الخارجية

تمهيد:

إن الاحتياجات الطاقوية بشكل عام سواء في الجزائر أو غيرها من الدول النامية، ترتبط بالبتروال و ما يمكن أن يحققه هذا الأخير من مصادر وفيرة و استعمالات متعددة و كذا عائدات غير محدودة للدخل الوطني .

وبغض النظر عن اختلاف الاقتصاديين حول طبيعة سوق البتروال إن كانت اقتصادية بحتة أم أنها ذات طبيعة ازدواجية اقتصادية وسياسية . إلا أن تقلبات أسعار البتروال ساهمت في ظهور بعض الأزمات الاقتصادية، كما ساهم في حل بعضها مثل الاقتراض الخارجي (المديونية) فقد كانت مشكلة المديونية الشغل الشاغل للدول النامية، كما أنها القضية الأساسية المتداولة في وقت ما على النطاق الدولي أو الهيئات الدولية.

ولهذا سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى صناعة البتروال واستكشافه، وأسعاره وأساليب تسعيره، كما سنشير إلى محددات سوق البتروال، مع لمحة لمنظمة الدول المصدرة للبتروال.

أما في المبحث الثاني فسنأخذ لمحة عامة على المديونية الخارجية، مؤشرات وتصنيفاتها والعوامل التي أدت لتفاقمها، كما سنشير إلى بعض الحلول لمعالجة المديونية الخارجية.

المبحث الأول: الإطار النظري للبترول

تكمن أهمية النفط الاقتصادي في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، بحيث أنه سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدول، وعليه تستند قوة الدول ومن خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها.

المطلب الأول: مدخل إلى صناعة واستكشاف البترول

أولاً: التعريف بالبترول هناك مجموعة من التعاريف الخاصة بالبترول نذكر منها:

- **تعريف الأول:** إن كلمة النفط في الأصل كلمة لاتينية وتعني Petroleum صخر petr زيت أي oleum بمعنى زيت الصخر، يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت. فهو بسيط من حيث أنه يتكون كيميائياً من عنصرين هما الهيدروجين والكربون. وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها. فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية. وكل جزيء يتألف من ذرات. وتتحد خصائص المادة بعدد ونوع الذرات التي تتحد لتكون جزيئاتها وبعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد فتنتج عنها في كل حالة منتج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى¹.

- **التعريف الثالث:** يعرف بأنه سائل يتكون من خلائط معقدة، وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية، ذات تركيبات جزيئية متنوعة وخواص طبيعية وكيميائية مختلفة، كما يحتوي على بعض الشوائب كالكبريت والأكسجين والنيتروجين والماء والأملاح، وكذلك بعض المعادن مثل المغنيزيوم والحديد والصوديوم².

- **التعريف الرابع:** النفط هو الوقود الذي قام عليه الرواج الاقتصادي الغربي منذ الحرب العالمية الثانية، وتعتمد على استيراده من الخارج بعض الاقتصاديات الغربية بصورة حرجية³.

ثانياً: منتجات البترول:

البترول كمادة خام لا يمكن استعماله واستهلاكه إلا بعد تصفيته أو تكرره بتحويله إلى منتجات سلعية بترولية مختلفة، إذ يستخلص منه العديد من المنتجات البترولية المختلفة، وهذه المنتجات البترولية هي كالآتي⁴:

¹ حسين عبد الله، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، مصر 2003، ص 01.

² نفس المرجع، 2013، ص 8.

³ نادر فرجاني، الهجرة إلى النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1983، ص 30.

⁴ محمد احمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص 14.

1 -المنتجات الخفيفة:

- الغاز الطبيعي Natural gaz
- بنزين الطائرات Owiation gasoline
- بنزين السيارات Motor gasoline
- كيروسين Kérosene

2 - المنتجات المتوسطة:

- زيت الغاز Gaz oil
- زيت الديزل Diesel oil
- زيت التشحيم Lulricants

3 -المنتجات الثقيلة:

- زيت الوقود Banker / fuel oil
- الإسفلت Hitumen
- الشمع Wax

ثالثا: مراحل استكشاف وإنتاج البترول

يمكن تلخيص المراحل الأساسية التي تمر بها عملية استكشاف وإنتاج البترول وكذلك مراحل الصناعة والتكرير من خلال النقاط التالية¹:

أ- مراحل إكتشاف وإنتاج البترول تتلخص مراحل إستكشاف وإنتاج البترول فيما يلي:

1. مرحلة الاستكشاف الأولي التي يتم فيها تحديد المناطق التي يحتمل وجود البترول فيها من دون الحفر.

2. مرحلة الحصول على المنطقة عن طريق الاستئجار أو الشراء.

3. مرحلة الاستكشاف النهائي التي يتم فيها التأكيد على وجود البترول وتتضمن عملية الحفر.

4. مرحلة الإنتاج، وهي تبدأ بمرحلة إتمام الآبار، حيث يتم تحويلها من آبار غير منتجة إلى منتجة.

5. مرحلة التطوير التي تقوم من خلالها الشركات بتوسيع عملية الإنتاج لتشمل كامل المحبس البتروولي.

6. مرحلة سد المنطقة وهجرها، حيث يتم طمر وإغلاق الآبار عندما تبلغ حدها الاقتصادي، ويتم فيها أيضا استصلاح الموقع وإعادةه لعهد السابقي.

¹ بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، الجزائر 3، رسالة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، 2009، ص163.

ب- مراحل صناعة وتكرير البترول فهي العملية التي عن طريقها يتم فصل مكونات البترول عن بعضها البعض بطريق التقطير الجزئي في برج التقطير، وتتم صناعة البترول بمراحل أساسية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. **مرحلة الاستكشاف والإنتاج:** يتم فيها استكشاف المناطق وحفر الآبار وتطويرها بالشكل الذي يساعد على استخراج البترول.
 2. **مرحلة المعالجة:** ويتم فيها تكرير وتصنيع المواد البترولية وتحويلها إلى شكلها النهائي الجاهز للاستعمال.
 3. **مرحلة النقل والتوزيع:** يرتبط النقل والتوزيع بإيصال المواد البترولية إلى مصانع التكرير والتصنيع أو إيصال المنتجات البترولية إلى أماكن تخزينها.
 4. **مرحلة التخزين:** وهي مرحلة تسبق البيع حيث يتم تخزين المنتجات البترولية في أماكن حفظ خاصة وبشروط خاصة تمنع التلف والاشتعال.
 5. **مرحلة البيع:** وتسويق المنتجات النهائية إلى المستهلك النهائي.
- رابعا: ميزات صناعة إنتاج النفط وصفاتها

تختلف الصفات المميزة لصناعة إنتاج النفط والغاز بشكل عام عن غيرها من الصناعات الأخرى، وقد أدت هذه الاختلافات إلى تضارب في الآراء، ومن الممكن تلخيص صفات صناعة إنتاج النفط بما يلي¹:

1 -المخاطرة العالية:

إن المبالغ التي تصرف في سبيل البحث عن احتياطات النفط وتنقيتها واستكشافها لا تؤدي غالبا إلى الوصول إلى احتياطات تجارية قابلة للاستخراج، وتظهر تجارب بعض الشركات في إنتاج النفط أن أقل من 20% فقط من النفقات المتكبدة في عمليات التنقيب والاستكشاف عن الموارد البترولية أدت إلى الحصول على احتياطات تجارية قابلة للاستخراج، فنسبت نجاح مشاريع اكتشاف البترول منخفضة جدا.

2 -علاقة ضعيفة بين المخاطر والعوائد:

إن النفقات الكبيرة التي تتكبدها شركات صناعة إنتاج النفط غالبا ما تؤدي إلى إنتاج ضئيل نسبيا أو الإخفاق في الحصول على احتياطات تجارية تمكن الشركة من الإنتاج المجدي في المستقبل.

3 -وجود فجوة كبيرة بين عمليتي الإنفاق والإنتاج:

فقد تمضي سنوات عدة في تنفيذ نشاطات الاستكشاف الجيولوجي والجيوفيزيائي وذلك لتحديد فيما إذا كان ثمة منافع محتملة، ويتبع تلك النشاطات عادة عديد من السنوات الأخرى للحصول على الترخيص، وسنوات عدة لتنفيذ عمليات التنقيب والاستكشاف، وسنوات عديدة لتنفيذ أعمال حفر الآبار.

¹ حسين القاضي، سمير الريشاني، محاسبة البترول، ط1، دار الثقافة، عمان، 2010، ص41-44.

4 -التكاليف الباهظة للمشاريع:

تعد تكاليف مشاريع الحصول على احتياطات النفط واستكشافها وتطويرها وإنتاجها بشكل شائع كبير ومكلفة جدا

5 -وجود اتفاقيات خاصة للمشاركة في التكلفة:

تدخل شركات صناعة إنتاج النفط عادة مع بعضها البعض في اتفاقيات مشاركة في المخاطر والتكاليف العالية، وهذه الاتفاقيات تخلق عادة مشكلات محاسبية صعبة لم تقدم لها المبادئ المحاسبية التقليدية بشكل عام حلولاً وإرشادات حتى الآن.

6 -القوانين والأنظمة والرقابة الحكومية المشددة:

تعد صناعة إنتاج النفط من الصناعات التي تخضع لرقابة حكومية شديدة، وتخضع للقوانين والأنظمة السائدة في البلاد المضيفة.

7 -الموجودات الغير قابلة للاستبدال:

تعد الموجودات الأساسية في شركات صناعات إنتاج النفط والمتمثلة بالاحتياطات البترولية من الموجودات النادرة التي يصعب إيجادها واستبدالها في الوضع والكميات الموجودة حالياً أو زيادة حجمها من خلال النشاط العادي للشركة.

8 -العوامل الاقتصادية والتقنية والسياسية:

تعد صناعة إنتاج النفط من الصناعات التي تتأثر بشكل ملحوظ بالعوامل الاقتصادية والتقنية والسياسية، ومن أمثال تلك العوامل أسعار السوق المتقلبة، ومعدلات الصرف المتحركة.

المطلب الثاني:السعر البترولي وأساليب التسعير في السوق البترولية

إن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره، كانا أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة البترولية، وقبل التطرق لأساليب تسعير البترول نقوم أولاً بتعريف السعر البترولي وأنواعه في السوق البترولية.

أولاً: السعر البترولي

1 -تعريفه: السعر هو عبارة عن قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة وفي زمان ومكان

معلومات مع العلم إن العلاقة بين سعر النفط وقيمتها هي علاقة غير ثابتة بل متغيرة بسبب تأثير وتداخل العديد من العوامل المختلفة¹.

¹ بوفليخ نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية دراسة حالة الجزائر، الجزائر 3، رسالة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، 2010، ص84.

2 -أنواع أسعار البترول

إن من ابرز هذه الأنواع¹ :

- أ - **السعر المعلن أو الأسعار المعلنة** : يقصد به أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية.
- ب - **السعر المتحقق**: تعتبر هذه الأسعار أسعارا فعلية في الأسواق الآتية (الفورية) للنفط يؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة من أهمها: أنماط الاستهلاك، طبيعة المنافسة، المحتوى الكبريتي للنفط... الخ. وتشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي تبيعها الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط، علما بأن هذه الأسعار هي دائما اقل من الأسعار المعلنة.²
- ج - **سعر الإشارة**: تكون هذه الأسعار عادة في مستوى وسط ما بين السعريين السابقين (المعلنة-الحقيقية) وقد طبقة لأول مرة من قبل القطر الجزائري، بعد الاتفاق الذي عقد مع فرنسا في يوم 28 يوليو 1965 إفرنجي، وحددت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجوز أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار.³
- د - **أسعار الكلفة الضريبية**: تتمثل في الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات (الامتيازات) التي عقدتها مع حكومات الأقطار المنتجة للنفط المعنية. وتعتبر هذه الأسعار القاعدة التي تركز عليها الأسعار المحققة في السوق النفطية، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة بطبيعة الحال.⁴
- هـ - **السعر الفوري أو الآني**: هي أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقدة عليها مسبقا والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء.⁵

¹ محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص198.

² ساهر محمد يحيى، الأسعار المحققة في الأسواق الدولية، مجلة النفط والعالم، العدد 9 ، منشورات قسم العلاقات العامة والإعلام في وزارة النفط، بغداد، 1973، ص17.

³ غانم فارس، أسعار الإشارة، مجلة النفط والعالم، العدد 8، 1973، ص51.

⁴ نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط1، 2000، ص22.

⁵ نفس المرجع، ص24.

ثانيا: أساليب التسعير في سوق البترول

لقد كان التصحيح السعري 1973 نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة البترولية، ولذلك سنتطرق الى التسعير قبل التصحيح السعري وبعده.

2-1- تسعير البترول قبل التصحيح السعري 1973 :

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل فرعية¹ :

أ -التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة :

بدا طبيعيا أن أسعار البترول في العالم تأثرت خلال هذه المرحلة إلى حد بعيد بنوايا وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية و مصالحها، و كانت النتيجة أن أسعار البترول الخام في العالم كانت تتحدد بالنسبة لأسعار المعمول بها في خليج المكسيك.

ب -التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار:

مع تزايد الوعي البترولي بالدول المنتجة، ضغط الرأي العام على الحكومات لتحسين من شروط التعامل البترولي، ولتؤكد حقها في جني ثرواتها البترولية ولتضع حدا للتحكم الاحتكاري للشركات البترولية الكبرى في أهم صناعات تلك الدول، كانت هذه العوامل من أهم دوافع سعي الحكومات إلى تنمية تأثيرها في الصناعة، وبالأخص في الأسعار لتأثيرها المباشر على عائداتهم، ثم جاءت تخفيضات الأسعار من جانب الشركات عامي 1959 و 1960، لتعجل باتخاذ الحكومات المنتجة موقفا موحدا وهو إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" كجبهة موحدة للمنتجين، وكان الهدف المعلن للمنظمة هو منع أسعار البترول من الانخفاض مجددا، وتمكنت المنظمة بالفعل من تثبيت الأسعار المعلنة للبترول عند مستواها في أوت 1960 و لأكثر من 10 سنوات بعد ذلك.

2-2- تسعير البترول بعد التصحيح السعري بعد 1973:

لم تكن أسعار البترول قبل 1973 تخضع لعوامل العرض و الطلب، فقد خضع تسعير البترول لمشيئة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت شركاتها تسيطر على الجزء الأكبر من السوق البترولية العالمية، بسبب سيطرتها على جميع مراحل صناعة البترول العالمية، وفي ظل هذه الأوضاع كان سعر

¹ بوزاهر سيف الدين، أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، 2010، ص96-97.

البترول يفتقد للمعنى الاقتصادي لمفهوم السعر، ولقد تمخضت هذه السياسة الخاصة بتسعير البترول عن الأتي¹:

- لم تكن الأسعار تعكس حقوق الدول التي تمتلك منابع البترول، ولكنها كانت تعكس سيطرة شركات البترول.
- لم تواكب أسعار البترول التغيرات في المستويات العامة للأسعار.

المطلب الثالث: محددات أسعار البترول

من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة. حيث أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عند الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن. ويسمى هذا السعر الذي يحدث عنده التوازن بالسعر التوازني أو سعر السوق.

وإذا نظرنا إلى النفط الخام كسلعة، وحاولنا تطبيق هذه المبادئ النظرية لتحديد سعرها، لوجدنا أن هذه السلعة أحاطت بها ظروف وسياسات نفطية فريدة من نوعها حالت دون تحقيق السعر الحقيقي لهذه السلعة.

أولاً: العرض و الطلب على البترول:²

إن معرفة أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول يعتبر في غاية الأهمية، خاصة بالنسبة للدول المنتجة والتي تعتمد في صادراتها على البترول بنسبة كبيرة كما هو الحال بالنسبة للجزائر، فمعرفة العوامل المؤثرة في أسعار البترول تمكن من إعطاء فرصة للدول المنتجة و المستهلكة معا من اتباع سياسة بترولية حسب أوضاع السوق البترولية، والتي تمكن من حصول الدول المنتجة على الموارد المالية لتلبية حاجيات الاقتصاد.

على الرغم من تقلب السوق النفطي خلال العقد الماضي، لكنه أبدى محدودية في العرض وفي المقابل زيادة مضطربة في الطلب، وتشير تقديرات المؤسسات المختصة في شؤون النفط إلى استمرار انحسار العرض مع ارتفاع الطلب من بنحو 50% حتى نهاية 2030.

¹ محمد يونس، العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص 4.

² بوزاهر سيف الدين، المرجع السابق، ص 98-100.

1 - العرض العالمي للبترول:

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره وتحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل¹.

1-1- مفهوم عرض البترول:

العرض البترولي هو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها، عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة، و يعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق. ويتمثل العرض البترولي المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب².

1-2- العوامل المؤثرة في عرض البترول:

فيما يلي أهم العوامل المؤثرة في حجم العرض البترولي، من هذا المنطق نستخلص مجموعة عوامل تحدد العرض العالمي للبترول وهي:³

أ - الطلب العالمي على البترول:

يعتبر الطلب البترولي من المحددات الرئيسية للعرض البترولي، بحيث انه إذا لاحظ المنتجون للبترول زيادة في الطلب البترولي فان ذلك يشجعهم على رفع معروضهم من المادة البترولية في السوق، وإما إذا حدث نقص أو انخفاض في الطلب فان ذلك يدفعهم إلى التقليل في الكميات المعروضة.

ب - التوقعات المستقبلية لأسعار البترول:

إن التنبؤ بأسعار البترول في المستقبل يعتبر في غاية الأهمية، لكل من الدول المستهلكة و المنتجة للبترول، فالدول الصناعية الكبرى تهدف إلى توفير الكميات الضرورية من البترول عند السعر الذي يناسب مصالحها الاقتصادية وخاصة من اجل المحافظة على استقرار نموها الاقتصادي، أما الدول

¹ بوزاهر سيف الدين المرجع السابق، ص 98.

² المرجع نفسه، ص 98.

³ المرجع نفسه، ص 99.

المنتجة فهي تحاول التنبؤ بالأسعار في المستقبل من أجل اتخاذ التدابير المتعلقة بعمليات البحث و التنقيب، وتحديد إمداداتها البترولية وفقا للسعر الذي يتماشى مع حاجيات اقتصادها و سياستها البترولية.

تا - الاحتياطات البترولية وعمليات البحث والتنقيب عن البترول:

الاحتياطات البترولية هي القاعدة التي تركز عليها سياسة الإنتاج البترولي، ومن هذا المنطق فإن أي سياسة للإنتاج والتصدير ينبغي أن تتحقق من التقدير الحقيقي لتلك الاحتياطات، فهناك البعض من الشركات البترولية الأجنبية العاملة في أراضي الدول المضيفة قد تعتمد للمبالغة في تقديرها لحجم الاحتياطات، بقصد إقناع الدول المضيفة بأن ما لديها يكفيها لمدة طويلة ومن ثم تطمئن على ارتفاع الإنتاج و عرض بترولها.

ثا - الأرباح العالية في الصناعة البترولي¹:

إن الميزة الخاصة لسلعة البترول كمنتج طاقي جاهز للاستعمال النهائي، يكمن في أن الربح المحقق في فرع البترول يفوق كل أنواع ريع المنتجات الطاقوية الأخرى كالفحم، الطاقة النووية وغيرها، فبالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر، نجد أن المحرك الهام للعرض البترولي هو تحقيق فائض مالي كبير، أي الربح العالي الممكن تحقيقه، وهو الفرق بين السعر المفروض على المستهلك للمنتج وتكلفة توريد هذا المنتج إلى المستهلك، حيث تتقاسم كل الأطراف العاملة في فرع البترول هذا الفائض.

ج - الأوضاع السياسية والظواهر الطبيعية:²

تؤثر الأوضاع السياسية والإضرابات العالمية في بعض الدول المصدرة للبترول على أسعاره، فعدم الاستقرار السياسي والأمني، أو التخوف من حدوث اضطرابات أو مشاكل أمنية، في دول مثل العراق، وليبيا حاليا، ونيجيريا، وفنزويلا، والمملكة العربية السعودية تؤثر على الإنتاج.

وقد ساهمت جميع هذه العوامل في خلق حالة من الهلع في سوق النفط، وبالذات مع محدودية فائض الإنتاج العالمي، كل هذا يؤثر بشكل كبير على المعروض النفطي.

¹ قويدري قوشيح بوجمعة، "انقلابات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، رسالة ماجستير ، العلوم الاقتصادية ،جامعة الشلف، 2009، ص83.

² محمد مصطفى، أسعار النفط -الصعود والمؤشرات- مقال في مجلة الكهرباء العربية، العدد 92، 2008، ص7.

2 - الطلب العالمي على النفط:

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن الطلب عبارة عن الكميات التي يكون المشترون على استعداد لشراؤها بـ الأسعار المقابلة لها. ويظهر قانون الطلب تلك العلاقة العكسية بين الأسعار والكميات أي أن الكميات المطلوبة من سلعة معينة تزداد كلما انخفض سعرها وتقل هذه الكميات كلما ارتفع سعرها¹.

2-1- مفهوم الطلب على النفط: يعتبر الطلب على النفط طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة، والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها، ومن ثم فإن أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وتؤثر في الطلب على النفط².

2-2- العوامل المؤثرة في الطلب على النفط: الطلب البتروولي يتحدد بالعديد من العوامل المختلفة، وهذه العوامل هي كالآتي:

أ - معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي:

تعتبر الطاقة وخاصة البتروول عنصر أساسي من عناصر العملية الإنتاجية وعملية التطور الاقتصادي والصناعي، فالبتروول محرك فعال لهذا التطور وفي نفس الوقت هو مؤشر ومقياس لذلك المستوى التطوري، فزيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استهلاك البتروول خاصة في ظل التطور التكنولوجي و الميكانيكي الهائل، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يؤثر سلبا على الكميات المطلوبة من البتروول³.

ب - سعر البتروول الخام وأسعار المنتجات البتروولية المكررة:

السعر من العوامل الأساسية والفعالة في تأثيرها على الطلب على البتروول وبصورة عامة، إن انخفاض وتدني السعر يؤدي إلى زيادة الطلب وعكسه يكون تماما. إلا أن مرونة الطلب السعرية للنفط في فترة الأجل القصير قليلة لأنها تقتضي بعض الوقت نظرا لأهمية النفط وعدم قدرة البدائل على الإحلال الفوري⁴.

¹ بوزاهر سيف الدين، مرجع سابق، ص 100.

² المرجع نفسه، ص 105.

³ محمد احمد الدوري، المرجع السابق، ص 149.

⁴ بوزاهر سيف الدين، المرجع السابق، ص 107-108.

ح | سعر المواد الطاقوية البديلة:

كلما سجلت أسعار البترول تطورات جديدة في مستواها إلا ولجأت الدول الصناعية الكبرى إلى موارد بديلة في مقدمتها الغاز والفحم، لتقليل الكمية من البترول والضغط على الأسعار بالانخفاض وبالخصوص إذا بلغت مستويات تكلفة استخدام مادة طاقوية أخرى¹.

تا - الاستقرار السياسي في العالم:

الاستقرار السياسي لا يقل أهمية باعتبار كذلك من العوامل المؤثر على الطلب على البترول والذي ينعكس مباشرة على الأسعار، فالاضطرابات السياسية قد تكون السبب الرئيسي في بعض الأحيان في نقص الإمدادات البترولية، وهذا ما يدفع بالدول الأكثر استهلاكاً للبترول للتنافس فيما بينها للحصول على الكمية المطلوبة وبأي سعر وهذا تخوفاً من نقص الإمدادات البترولية².

ثا | نمو السكان:

كلما كان العدد السكاني كبيراً فإنه يؤثر على الطلب النفطي بالزيادة وعكس ذلك يكون في حالة قلة عدد السكان. ولما كان هذا العامل من العوامل المساعدة أو المكملة للعوامل الأساسية فإن تأثيره يكون نسبياً ومتكاملاً مع بقية العوامل الأساسية وخاصة الدخل الوطني للبلد والفرد³.

ج | المناخ: يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف عند المناطق المعتدلة المناخ⁴.

المطلب الرابع: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)

تستمد المنظمة اسمها من الأحرف الأربعة المكونة للكلمات التالية:

OPEC : organization of petroleum exporting countries.

OPEP: Organisation des pays exportateurs de pétrole.

¹ جمعة رضوان، "تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر 1970-2004"، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، 2007، ص 37.

² بوزاهر سيف الدين، المرجع السابق، ص 108.

³ بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص 74.

⁴ همام الشماع، دراسة اقتصادية مقارنة الأوبك ووكالة الطاقة الدولية وتأثير كل منها على السوق النفطية العالمية، رسالة ماجستير، جامعة بيروت، لبنان، 1987، ص 34.

أولاً: نشأتها وتطورها

تأسست منظمة الدول المصدرة للبترول في المؤتمر الذي عقد في بغداد من 10 إلى 14 سبتمبر 1960، وذلك بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط وهي المملكة العربية السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا. وقد كان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو ضعف الدول المنتجة والمصدرة للنفط خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي، والتكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى التي كانت آنذاك تسيطر على المعروض النفطي، وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشأت من قبل الدول النامية لرعاية مصالحها.

ويمكن اعتبار العقد الأول من مسيرة منظمة أوبك مرحلة تمهيدية، حيث انضمت قطر إلى المؤسسين في عام 1961، تبعها ليبيا واندونيسيا في عام 1962، الإمارات العربية المتحدة في عام 1967 فالجزائر عام 1969، ثم نيجيريا في عام 1971، ثم انضمت الأكودور في عام 1973 والغابون في عام 1975، إلا أن الدولتين الأخيرتين انسحبتا عامي 1992 و 1994 على التوالي. وهكذا فإن منظمة أوبك تضم في عضويتها حالياً إحدى عشر دولة ومقرها العاصمة النمساوية فيينا¹.

ثانياً: أهداف منظمة الأوبك

إن هذه الوكالة قد أعلنت في بداية تشكيلها عن أهداف واضحة لتقييد تحركات الأوبك، تركز على²:

- أ - العمل على تخفيض استهلاك أعضائها من النفط، من أجل خلق فائض اصطناعي في المعروض من نفط الأوبك الخام مقابل تقليص الطلب من قبل بلدان الوكالة وهي البلدان الرئيسية، سعياً وراء إحراج المنظمة ودفعها إلى تخفيض أو تجميد مستويات أسعار النفط الخام المستخرج منها.
- ب - تنسيق العمل بين بلدان الوكالة من أجل السيطرة على العمليات اللاحقة لإنتاج النفط الخام.
- ت - الاتفاق على خطة شاملة لاقتسام النفط في الحالات الطارئة (كالخطر النفطي العربي الذي جرى تنفيذه خلال أكتوبر الأولي 1973).
- ث - تطبيق برنامج التخزين النفطي الكبير الذي قد يصل إلى مستوى يكفي الاستهلاك المحلي لبلدان الوكالة لمدة سنة كاملة (في حالة انقطاع الاستيراد النفطي لأي سبب كان).

كما إن هناك أهداف أخرى لمنظمة الأوبك نذكر منها:

¹ حسان خضر، أسواق النفط العالمي، مجلة جسر التنمية، العدد 57، 2005، ص 14.

² نواف الرومي، المرجع السابق، ص 251-252.

- تنسيق ما لأقطار الأعضاء من سياسات نفطية وتوحيدها، وتقرير خير ما يصون مصالحها، فرادى ومجموعة، من سبل ووسائل.
- تراعي إمداد البلدان المستهلكة بنفط منتظم ومقتصد، وتسعى ما أمكنها إلى ضمان عائد منصف لمن استثمار أمواله في صناعة النفط.
- تعمل المنظمة على إيجاد السبل والوسائل التي تضمن استقرار الأسعار في أسواق النفط الدولية بغية إزالة ما قد يعتريها من تقلبات ضارة لا موجب لها.
- تهيئة رؤوس الأموال والخبرة لإقامة مشاريع مشتركة بين أعضائها.
- تقديم إعانات للعالم الثالث تفوق نسبيا الإعانات المقدمة من الدول الصناعية.¹

ثالثا: سلة الخدمات:

سلة من الخدمات تعتبر مرجعا لقياس متوسط سعر البرميل لدى OPEC، وتضم سلة الخدمات الأوبك 12 نوعا وهي²:

- خام صحاري الجزائر، ميناك الاندونيسي، الإيراني الثقيل، والبصرة العراقي، وخام التصدير الكويتي، خام السدر الليبي، خام بوني النيجيري، الخام البحري القطري، الخام العربي الخفيف السعودي، خام مريان الإماراتي، والخام الفنزويلي الخفيف، وجيرا سول الانغولي.

رابعا: آلية أوبك لضبط الأسعار

بعد انهيار أسعار النفط في عامي 1986 و 1998 سقطت نظرية تحديد السعر أو ما يسمى بالسعر الثابت المحدد من طرف الدول المنتجة للنفط، وأصبحت هذه السلعة تخضع لضغوطات السوق. وقد كان للدول الصناعية دورا ملحوظا لإضعاف آلية السوق والحد من دور منظمة أوبك في رسم السياسة النفطية. وقاد ذلك إلى فشل آلية السوق وتراجع أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، ثم ارتفعا إلى مستويات قياسية نجم عنها حالة من عدم الاستقرار في سوق النفط العالمي، انعكس سلبا على كل من الدول الصناعية والدول المنتجة النامية على حد سواء.

¹ محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص 167.

² علماوي عمر، و سعداوي شرف الدين، أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني حالة الجزائر، اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة ورقلة، 2013، ص 8.

ورغم أهمية العرض والطلب في تحديد سعر النفط. إلا أن منظمة أوبك أدركت بان هناك اعتبارات أخرى لا تقل أهمية تتعلق بسقف الإنتاج أو حصص الدول المنتجة وضرورة الالتزام بهذه الحصص اخذين في الحسبان اثر ذلك على نمو الاقتصاد العالمي وانعكاسه بالتالي على مستوى الطلب. وبرز أيضا عامل أساسي هو أهمية التنسيق بين الدول الأعضاء في أوبك والدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة التي تمتلك ما لا يقل عن ثلثي الإنتاج العالمي من النفط. ومن بين مجموعة هذه الدول غير الأعضاء في أوبك مثلا النرويج (ثاني اكبر مصدر للنفط بعد السعودية) وكذلك المكسيك واندغولا¹.

¹ نواف الرومي، المرجع السابق ، ص312.

المبحث الثاني: تطور ظاهرة المديونية الخارجية

عانت الجزائر من أزمة المديونية الخارجية مثلها في ذلك مثل العديد من البلدان، وقد برزت أزمة المديونية الخارجية سنة 1986 عندما عجزت الجزائر عن الوفاء بمستحقات ديونها الخارجية، وعانت عجزا في ميزان المدفوعات وظهور حالة من الركود الاقتصادي... الخ.

المطلب الأول: مفهوم المديونية الخارجية و مؤشراتها

أولا: بعض التعاريف ل لمديونية الخارجية هناك العديد من التعاريف الشائعة للمديونية الخارجية وسنذكر منها ما يلي:

- 1 **التعريف الأول:** تتمثل المديونية في قيمة الالتزامات القائمة و الموزعة، في أي فترة من الزمن، للمقيمين في دولة معينة تجاه غير المقيمين لدفع الأساس مع وبدون فائدة مع أو بدون أساس¹.
- 2 **التعريف الثاني:** "إجمالي الديون الخارجية يساوي في تاريخ معين مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تقضي إلى عملية دفع يقوم بها مقيمو بلد لصالح غير المقيمين به، والتي تتضمن الالتزام بتسديد أصول الديون مرفوقا بالفوائد أو من دونها، أو تسديد الفوائد مع الأصل أو دونه"².
- 3 **القروض الخارجية External Foreign Loans:** وهي الأموال التي تقرضها مصادر الإقراض الأجنبية المتعددة إلى الدول النامية بناء على مجموعة من القواعد والأسس المالية التجارية السائدة وفقا لظروف السوق مع التعهد بردها ودفع فائدة عليها حسب ما هو متفق عليه³.

ثانيا: مؤشرات المديونية

تم تطوير مؤشرات المديونية للمساعدة على اكتشاف مخاطرها، وبالتالي المساعدة في إدارتها. وعندما تستخدم هذه المؤشرات فإنها تساعد على تقييم ثقل مديونية أي دولة وإمكانية تحولها إلى دولة ذات مديونية شديدة أو مثقلة بالديون. ويتم استخدام المؤشرات في إطار ديناميكي لإعطاء صورة كاملة عن اتجاهات المديونية وتحديد مخاطرها وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي⁴:

¹ مسعداوي يوسف، دراسات في المالية الدولية، عمان، دار الراية للنشر و التوزيع، 2013، ص14.

² طيبي حمزة، أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (1990-2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2008، ص50.

³ سامر على عبد الهادي، التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2013، ص62.

⁴ عيسى محمد الغزالي، إدارة الديون الخارجية، مجلة جسر التنمية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية،

أ. مؤشر الدين إلى الصادرات:

إن ارتفاع هذا المؤشر يدل على أن الديون باتت أكبر من موارد البلد الأساسية من العملات الصعبة، ويدل ذلك على أن البلد قد يواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين.

ب. مؤشر الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي:

نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي، تعكس نسبة الموارد الإجمالية المتاحة لخدمة المديونية عبر نقل الموارد من إنتاج السلع المحلية إلى إنتاج الصادرات. ويمكن للبلد أن تكون نسبة الدين إلى الصادرات مرتفعة بينما نسبة الدين إلى الناتج المحلي منخفضة، إذا كانت السلع المصدرة تشكل نسبة ضئيلة من الناتج.

ت. مؤشر القيمة الحالية للدين إلى المداخل الحكومية:

مؤشر القيمة المستقبلية لخدمة الدين المخصص بسعر فائدة تجاري بمخاطرة حيادية على المداخل الجبائية للحكومة يقيس الاستدانة في البلدان ذات الاقتصاد المنفتح والتي تعاني من قيد الميزانية الناجم عن ارتفاع خدمة المديونية. قد يدل ارتفاع هذا المؤشر لسنوات عديدة على أن الدولة تواجه مشاكل جبائية ومالية لخدمة المديونية.

ث. مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات:

يعتبر مؤشر استدامة لأنه يقيس نسبة الصادرات التي تحول إلى خدمة المديونية وكذلك مدى هشاشة خدمة الدين لانخفاض غير متوقع للصادرات. كما يعكس أهمية الديون القصيرة في خدمة المديونية. إن ارتفاع نسبة الديون القصيرة ترفع من هشاشة خدم المديونية.

ج. مؤشر الاحتياطي إلى الديون القصيرة:

مؤشر سيولة معرف على أساس مخزون الاحتياطي من العملات الأجنبية التي تحت تصرف السلطات النقدية، إلى مخزون الديون قصيرة الأجل.

المطلب الثاني: تصنيف الديون الخارجية

هناك عدة تصنيفات للديون الخارجية حسب الطريقة التي اعتمدت عليها في التصنيف نذكر منها

ما يلي:

أولاً: التصنيف حسب طبيعة الأرصدة

هناك عدة تصنيفين حسب طبيعة الأرصدة وهما:¹

- أ - **الديون الصافية**: تساوي الديون الصافية الفرق بين قيمة الأرصدة الخارجية التي يمتلكها المقيمون وأرصدة البلاد التي يمتلكها غير المقيمين ، وعادة ما يعتبر مصطلح الديون الصافية ملائماً أكثر بالنسبة لتحليل وضعية البلدان المتطورة وبعض البلدان السائرة في طريق النمو، مثل البلدان المصدرة للبترول التي لها ديون مستحقة على الخارج.
- ب - **الديون الإجمالية**: تنطبق الديون الإجمالية على التزامات بلد ما نحو الخارج في شكل قروض في الخارج أو أرصدة هذا البلد التي يمتلكها غير المقيمين.

ومصطلح الديون الإجمالية جد مناسب فيما يخص البلدان النامية غير المنتجة للبترول، بالنظر إلى العبء المفرط لالتزاماتها نحو الخارج.

ثانياً: التصنيف حسب الطبيعة القانونية للمدين

يفرق حسب الطبيعة القانونية للمدين بين الديون العمومية والديون الخاصة كالتالي:²

- أ - **الديون العمومية (dettes publiques)**: ديون الإدارات العمومية أو الجماعات المحلية أو هيئات عمومية مستقلة كالمؤسسات العمومية، إزاء هيئة دائنة غير مقيمة.
- ب - **الديون الخاصة (dettes privées)**: وهي التي تمنحها بنوك أجنبية خاصة إلى حكومة ما وإلى مؤسسة عمومية أو خاصة وإلى البنوك.³

ثالثاً: التصنيف حسب الطبيعة القانونية للدائن

ونميز هنا بين نوعين من الدائنين وهما:⁴

- أ - **الدائنون العموميون (créanciers publics)**: وهم المنظمات الدولية والبنوك المحلية للتنمية والهيئات المشتركة بين الدول و الحكومات ومؤسساتها (بما في ذلك البنوك المركزية).

¹ طيبي حمزة، المرجع السابق، ص 50

² المرجع نفسه، ص 50

³ فضيلة جنوحات حريتي، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص3.

⁴ طيبي حمزة، المرجع السابق، ص 50

با -الدائنون الخواص (créanciers privés): ويتمثلون في أولئك الذين يمتلكون سندات (سندات موظفة في القطاع العمومي أو المتأتية من الاستثمار الخاص) والبنوك الخاصة ومؤسسات مالية أخرى، والمصدرين وغيرهم من الموردين الذين منحوا قروضا.

رابعاً: التصنيف حسب المدة القانونية للدين الخارجي

هناك حسب هذا التصنيف نوعين من القروض وهي الديون القصيرة المدى، والديون المتوسطة والطويلة المدى.

أ -الديون الخارجية قصيرة المدى (dettes extérieures a court terme): ديون تكون مدة تسديدها معادلة أو اقل من السنة، أو تلك التي لم تحدد مدتها.

با -الديون الخارجية المتوسطة والطويلة المدى (dettes extérieures a long terme)

ديون تفوق مدتها الأصلية أو الممددة السنة، وتختلف مدة تسديد القرض حسب طبيعة المواد المستوردة، وتكون مدة القرض طويلة كلما كانت السلع المستوردة ذات عمل اقتصادي طويل والعكس صحيح.

خامساً: التصنيف حسب الارتباط بالعمليات التجارية

فهناك قروض مرتبطة بالعمليات التجارية، وقروض غير مرتبطة بالعمليات التجارية¹

أ -القروض المرتبطة بالعمليات التجارية : حسب مفهوم بنك التسوية الدولية (BRI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)

فان هذا المصطلح يعادل مصطلح "القرض التجاري" أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي فان القروض التجارية تنطبق على الديون المترتبة عن القروض التي يمنحها المصدرون والمستوردون، في إطار المعاملات في مجال السلع و الخدمات، وعن تسديد دفعة على الحساب في إطار الأشغال الجارية.

با -القروض الغير مرتبطة بعملية تجارية محددة: تكون عندما يوضع تحت تصرف البلد مبلغ إجمالي يستعمله حسب احتياجات، وفي هذا الصدد هناك أربعة أنواع من القروض: القروض المالية، القروض متعددة الأطراف، القروض الحكومية، القروض النقابية.

¹ فضيلة جنوحات حريتي، المرجع السابق، ص 06.

المطلب الثالث: أهم العوامل التي أدت إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية:

أولاً: العوامل الداخلية

1 - **العجز في ميزان المدفوعات:** من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية العجز المستمر في ميزان مدفوعات الدول المدينة وخاصة المتوسطة والمنخفضة الدخل.

ولقد عانت الكثير من بلدان العالم النامية عجز في الحساب الجاري والتجاري في الربع الأخير من القرن العشرين، حيث أن النمو الذي حدث في المديونية الخارجية لهذه الدول كان مواكبا للعجز في الحساب الجاري لموازين المدفوعات¹.

2 - **غياب السياسة الملائمة للاقتراض:** إن أزمة ديون البلدان النامية كشفت عن ضعف الهياكل المؤسسية أو غيابها عن ادارت السياسات الاقتصادية في هذه البلدان. فغياب السياسة الاقتصادية الملائمة التي تهدف إلى الوصول بالاقتصاد الوطني إلى مرحلة النمو الذاتي جعل من الدول النامية تفرط في الاستدانة وفي استخدام رؤوس الأموال الأجنبية مما جعلها تدخل في مرحلة متقدمة من الاستدانة الخارجية.

كما أن لجوء عدد من دول العالم الثالث ومنها الجزائر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي لعقد قروض أجنبية لتمويل الواردات من السلع الاستهلاكية، وفداحة الأمر تبتدئ من هنا في إن استخدام هذه القروض لا يتمخض عنه حدوث زيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وبالتالي لا تخلق موارد مباشرة أو غير مباشرة لتسديد أعباء هذه القروض².

3 - **التضخم المحلي:** هناك علاقة وثيقة بين التضخم المحلي وتزايد الديون الخارجية في البلدان النامية، فالتضخم يؤثر سلبا في ميزان المدفوعات لأنه إلى ارتفاع أسعار الصادرات المحلية إلى الخارج. وهذا ما كان دائما ينعكس سلبا على الموازين التجارية.

كما يتسبب التضخم المحلي من جهة أخرى، في تدهور أسعار صرف العملة المحلية، ويقود إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، ويعمل أيضا على عرقلة انسياب الاستثمارات الأجنبية الخاصة. وكل هذا يقود إلى إثار سلبية على ميزان المدفوعات. وتضطر الدول للاستدانة الخارجية، لتمويل العجز المتزايد في الحساب الجاري³.

¹ مسعداوي يوسف، المرجع السابق، ص36.

² المرجع نفسه، ص36.

³ مسعداوي يوسف، المرجع السابق، ص36.

4 -خروج رؤوس الأموال من البلدان النامية: انتشرت ظاهرة تهريب الأموال الوطنية إلى الخارجة في معظم البلدان النامية خلال عقد السبعينيات وبداية الثمانينات، أي مع نمو الطلب على الديون الخارجية لهذه البلدان، وبالطبع قد انعكست هذه الظاهرة سلبا على الأوضاع الاقتصادية في البلدان النامية.

ويرتبط هذا الأخير بوجود فساد إداري لأجهزة الدولة في بلدان العالم النامية، وقد نجم عن هذا الفساد نهب جانب كبير من القروض الخارجية التي عقدتها بلدان العالم النامية مع المؤسسات المالية الدولية، ومن بين الطرق المستخدمة في ذلك هو وضع قيم اعلي لفواتير المشتريات، وبهذه الطريقة تتم عملية زيادة أرصدة بعض الأشخاص أصحاب النفوذ في حساباتهم في الخارج. وقد أدى هذا التهريب إلى أحداث ضغوط شديدة على موازين مدفوعات بلدان العالم الثالث كما اثر على قدرتها في الوفاء بأعباء ديونها الخارجية¹.

ثانيا: العوامل الخارجية

إن من بين أهم العوامل الخارجية المباشرة التي تقف وراء تفاقم وانفجار الأزمة، نذكر العوامل التالية:

1 -ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية: إن الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة التي اقترضت بها مجموعة بلدان العالم الثالث تسبب في تزايد مشكلة ديونها الخارجية، وذلك خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي ونتيجة هذا الارتفاع أدت إلى زيادة المبالغ التي أصبحت تضطر هذه الدول لتخصيصها لدفع أعباء الديون، في الوقت الذي تعرضت فيه موارد النقد الأجنبي لتلك الدول للتدهور².

2 تدهور شروط التبادل التجاري: إن تردي شروط التبادل التجاري بين الدول الصناعية والدول النامية هي الصفة الغالبة على العلاقات التجارية القائمة منذ الحرب العالمية الثانية. كما أن ظاهرة تقسيم العمل الدولي التي فرضت على الدول النامية التخصص في إنتاج المواد الخام ذات الأسعار المنخفضة، واستيراد حاجتها من الآلات والتجهيزات والتكنولوجيا المتطورة من الدول الصناعية المتقدمة بأسعار مرتفعة؛ التي تقرض من قبل المصدرين، وبالطبع يمكن معرفة مدى التردي في شروط التبادل التجاري للدول النامية بقياس انخفاض نسبة أسعار الصادرات التي تصدرها البلدان النامية بالنسبة إلى أسعار السلع التي تستوردها، والتي تنعكس في نهاية المطاف في زيادة العجز في ميزان المدفوعات³.

¹ المرجع نفسه، ص36.

² مسعدوي يوسف، المرجع السابق، ص ص 28، 29.

³ فطيمة حفيظ، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2010-2011، ص30.

- 3 -آثار أزمات الأسواق المالية الدولية: تنعكس أزمات الأسواق المالية الدولية على اقتصاديات دول الجنوب حيث تؤدي تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية إلى تراجع عائدات صادرات هذه الدول، نتيجة تدهور أسعار السلع المصدرة لهذه الدول التي تحددها قيم العملات في الأسواق الدولية. وبسبب انخفاض العوائد الحقيقية لصادرات هذه الدول تدهورت معدلات التبادل وذلك لأنه كانت ترتفع أسعار الواردات بمعدلات أكبر من الارتفاع في أسعار صادراتها، لهذا يصبح من الضروري أن تغطي هذه الفجوة من خلال الاستدانة الخارجية. ولمواجهة التضخم، تلجأ الدول المتقدمة إلى الرفع من سعر الفائدة، مما يؤدي إلى تكاليف خدمة الدين لدول الجنوب و اللجوء إلى المزيد من الاقتراض لتسديدها¹.
- 4 -آثار الركود الاقتصادي العالمي: نظرا لاندماج بلدان العالم المدينة في الاقتصاد العالمي وتبعيتها له، اقتصاديا وعسكريا فإنها تتأثر بسرعة بحركة الدورة الاقتصادية وبالأزمات الهيكلية التي تطرأ على هذا الاقتصاد.

ولقد أدى تبني الدول الصناعية لبعض السياسات الانكماشية في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات إلى تدهور النمو الاقتصادي في هذه البلدان مما أوقعها في حالة ركود اقتصادي مما أدى إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية. فزادت معدلات البطالة وانخفض معدل النمو وقد صاحب هذا الركود انخفاض كبير في حركة التجارة الدولية وقد أدى هذا إلى انخفاض الطلب العالمي على صادرات البلدان النامية إلى بلدان الاقتصاد الرأسمالي المتقدمة بين أعوام 1981 و1985. كما نجم عن الركود الاقتصادي بالدول الرأسمالية الصناعية حدوث تراخي شديد في الطلب العالمي على المواد والمنتجات الأولية التي تصدرها هذه المجموعة من البلدان، الأمر الذي ترتب عليه تناقص واضح في الحصة النسبية لصادرات بلدان العالم الثالث من إجمالي الصادرات العالمية².

¹ مسعداوي يوسف، المرجع السابق، ص29- ص30.

² المرجع نفسه، ص34.

المطلب الرابع: الحلول المقترحة لمعالجة المديونية الخارجية

إن الحلول المقترحة من طرف المفكرين في الدول الرأسمالية المتقدمة تضمن إلى حجم كبير للدائنين استعادة أموالهم المقترضة ومصالحهم على المدى المتوسط والطويل ، وذلك من خلال العمل على تقوية قدرات المدينين على الدفع. لكنها في النهاية لا تقدم أي حل لمأزق المديونية الخارجية التي تعاني منها الدول النامية، ويمكن حصر أهم هذه الحلول التي طرحها هؤلاء فيما يلي:

1. **إعادة الجدولة:** تعني إعادة ترتيب الدين الخارجي وعادة ما تكون بتأجيل مواعيد دفع ذلك الدين وبذلك تكون إعادة الجدولة أحد الطرق التي تلجأ إليها الدول التي تعاني من ضائقة مالية وعجز في دفع ديونها الرئيسية والفوائد المترتبة عنها¹. إن المبلغ الذي تشمله عملية إعادة الجدولة يخضع لخيارات، مثل² :
 - حصول البلد المستفيد من عملية إعادة الهيكلة على قروض جديدة خلال فترة محددة قائمة.
 - تخفيض في مدفوعات الفائدة المترتبة على الديون التي تمت إعادة هيكلتها.
 - تخفيض في قيمة المستحقات التي تشملها العملية.
 - استبدال الدين بأذن الخزينة العمومية.
2. **تخفيض سعر الفائدة على الديون:** إن ارتفاع سعر الفائدة على القروض يؤثر بشكل كبير على ارتفاع مدفوعات الفوائد وبالتالي على ارتفاع خدمات الديون. الأمر الذي أثار اهتمام عدد كبير من المفكرين في الدول الرأسمالية نفسها فقدموا بعض المقترحات للتخفيف من عبء الديون، نذكر منها³:
 - هناك من يقترح تحسين أداء آلية تسهيل التمويل التعويضي بصندوق النقد الدولي بخصوص البلدان المدينة عندما يحصل ارتفاع في أسعار الفائدة.
 - هناك اقتراح ينادي بإعطاء قروض جديدة لتمويل مدفوعات الفوائد المستحقة، وبذلك تتحول الفوائد إلى أصل دين متراكم.
 - تقديم قروض جديدة بأسعار فائدة أقل من الأسعار السابقة بالسوق، مقابل تملك الدائنين لحصة في ملكية المشروعات الموجودة بالدول المدينة.
 - تقييد مدفوعات الفوائد المستحقة بنسبة معينة من حصيله عائدات صادرات الدول المدينة. بحيث تتزايد هذه الحصيله بتزايد مدفوعات الفوائد، والعكس بالعكس.

¹ مخلوفي عبد السلام، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط، الجزائر، 8-9 ابريل 2002، ص11.

² عجام ميثم صاحب، فخ المديونية الخارجية للدول النامية: الأسباب والاستراتيجيات/ميثم صاحب عجام، علي محمد سعود، مراجعة مصطفى سليمان علي دفع الله، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 ص255.

³ عيسى محمد الغزالي، مرجع سابق، ص18.

- يقترح هؤلاء تثبيت سعر الفائدة عند مستوى معين لا يتعداه. ويمكن للتثبيت هنا أن يتم باستخدام أسعار صادرات أو واردات البلاد المدين أو ربطه مثلا بأسعار البترول.

- هناك من ينادي بضرورة زيادة حجم القروض المشتركة التي يقوم بتركيبها البنك العالمي بغرض تمويل حالات إعسار دفع الفوائد.

3. استبدال الديون بأسهم : debit equity swap يسمح المدين بموجب هذه الترتيبات للبنوك ببيع مطالبها بالعملة المحلية بخصم، شريطة استخدام الحصيلة في استثمارات أسهم في مشروعات في البلد المدين، وبمعنى آخر فإن هذه المنهجية تشمل على قيام المقترض الأصلي بخصم في سوق التداول يتحمل دين البلد، ويحصل في مقابله عملة محلية بقيمته الاسمية الكاملة بسعر الصرف الرسمي، ويستخدم هذه العملة المحلية في شراء أسهم محلية وإعادة الإقراض وما إلى ذلك¹.

4. إعادة تمويل الديون الخارجية: تشمل استبدال أداة دين قائمة بما في ذلك المتأخرات بأداة أو أدوات أخرى مثل تحويل مجموعة من ديون التصدير إلى دين واحد. وقد تشمل أيضا استبدال أداة دين بأداة أخرى مثل السند أو استبدال سندات قائمة بسندات جديدة².

5. السماح: هو الإلغاء الطوعي لجزء من الديون أو كلها في إطار ترتيبات ما بين الدائن والمدين. ولكن إلغاء الفوائد المستقبلية وغير المستحقة في وقتها لا يعتبر سماحا³.

6. مقايضة الدين بدين آخر: يتمثل هذا النموذج بقيام صغار الدائنين باستبدال دين بلد ما بدين بلد آخر عنده قدرة أفضل على السداد وتهدف مثل هذه المقايضة إلى تنويع الديون لبلد معين مما يقلل المخاطر بشكل أو بآخر.

إن تطبيق هذا النموذج ينصب فقط على الديون غير المجدولة، فانه يتم شراؤها بدون تحديد نسبة من قيمتها، ومن أهم عناصر شراء الدين مايلي⁴:

- تشكيل لجنة لإقرار القواعد المتعلقة ببرنامج شراء الدين.

- تتم دراسة الطلبات المقدمة في إطار برنامج تسوية الديون، وتقدم التوصيات للسلطات المسؤولة.

7. إعادة شراء الدين والدفع المسبق: تتمثل هذه العملية في إعادة شراء أو الدفع النقدي لدين بشروط جديدة متفق عليها مابين الدائن والمدين، وعندما يتم شراء القيمة الاسمية للدين بخصم، فإن الدفع المسبق يسمى إعادة شراء. ويمكن للمدين أن يدخل السوق الثانوية ويشتري دينه بسعر خصم¹.

¹ بن الطاهر حسين، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث حالة الجزائر، رسالة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة متتوري-قسنطينة-، 2007-2008، ص 199.

² عيسى محمد الغزالي، المرجع السابق، ص 18.

³ المرجع نفسه، ص 18.

⁴ بن الطاهر حسين، المرجع السابق، ص 205.

8. تخفيض الدين: عندما تتم مبادلة الدين الرسمي بأسهم أو حسابات أموال تستخدم لاستدامة التنمية، فإن الفرق مابين الدين الذي تمت مبادلته والأموال المقدمة يمكن اعتبارها تخفيضا للدين².

خلاصة الفصل:

لقد استنتجنا خلال دراستنا لهذا الفصل الإطار النظري للبتروول والمديونية الخارجية، عدة نقاط نذكر من أهمها:

¹ عيسى محمد الغزالي، المرجع السابق، ص18.

² المرجع نفسه، ص18.

-تميز البتروول بعدة تعاريف باختلاف مكوناته، ولكن كلها يتفق على أهمية هذه المادة بأنها الطاقة الأولى والأكثر أهمية لحد الآن، لما يمكننا من الاستفادة به بالعديد من المنتجات كالغاز الطبيعي، بنزين الطائرات، زيت التشحيم، زيت الوقود...الخ.

-لاكتشاف البتروول وتصنيعه وإنتاجه تكاليف كبيرة جدا مع المخاطرة العالية، حيث أن هذه النفقات الكبيرة غالبا ما تؤدي إلى إنتاج ضئيل نسبيا، وقد تمضي سنوات عدة في تنفيذ نشاطات الاستكشاف، وهناك ميزات عديدة أخرى لصناعة وإنتاج البتروول.

-هناك عدة عوامل تتحكم في سوق تسعير البتروول منها ما يتحكم في العرض البتروولي كالتوقعات المستقبلية لأسعار البتروول، الأوضاع السياسية...الخ، ومنها ما يؤثر في الطلب البتروولي كسعر المواد الطاقوية البديلة، نمو السكان...الخ

-تلعب منظمة الأوبك دورا هام للدول المصدرة للبتروول، أهمها تنسيق ما لأقطار الأعضاء من سياسات نفطية وتوحيدها، وتقرير خير ما يصون مصالحها، كما تعمل المنظمة على إيجاد السبل والوسائل التي تضمن استقرار الأسعار في أسواق النفط الدولية، ولها مهام عديدة أخرى.

-اتحد الاقتصاديون على أن المديونية الخارجية، هي عبارة عن التزامات في أي فترة ، ويشمل حتمية تسديد أصل الدين بالفوائد أو بدونها.

-هناك العديد من العوامل التي أدت إلى تفاقم أزمة المديونية منها عوامل داخلية مثل العجز في الموازنة العامة، غياب السياسة الملائمة للاقتراض...الخ، وعوامل أخرى خارجية كارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، آثار أزمات الأسواق المالية الدولية...الخ

-إن الحلول المقترحة من قبل المفكرين في الدول الرأسمالية تضمن للعديد من الدائنين استرجاع أموالهم، ولكنها لا تقدم ولا حل للدول المدينة من أجل تسديد ديونها.

الفصل الثاني

النفط الجزائري وتأثيره على المديونية الخارجية

تمهيد:

إن دراسة واقع تقلبات أسعار البترول وتأثير هذه الأخيرة على المديونية الخارجية للجزائر تتطلب الرجوع إلى بداية اكتشاف هذه الطاقة في الجزائر وصيرورة تطورها، وإلى جذور تكون المديونية في الجزائر، من أجل استنباط مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على المديونية الخارجية للجزائر.

وحقيقة الأمر أن المشاكل المالية للجزائر ظهرت في نهاية سنة 1985 نتيجة تقلب أسواق النفط الذي أدى إلى انخفاض صادرات الجزائر النفطية، مما انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ووقعت الجزائر في مأزق كبير يتمثل في الصعوبة بين الاستمرار في دفع مبالغ خدمة الدين من جهة، والاستمرار في تمويل المواد الاستهلاكية وكذا تمويل الاستثمارات من جهة أخرى.

ولهذا سنتناول في هذا الفصل النفط الجزائري وتأثيره على المديونية الجزائرية، من خلال ثلاث مباحث، سنتطرق في المبحث الأول إلى النفط الجزائري، أما المبحث الثاني فهو عبارة عن جذور المديونية الجزائرية، وسنعرض في المبحث الثالث تأثير تقلبات أسعار النفط على المديونية الخارجية.

المبحث الأول: النفط في الجزائر

إن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزمتها، إلا أن التطرق لموضوع النفط بالاقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية.

المطلب الأول: تاريخ النفط وعائداته

أولاً: تاريخ النفط

إن النفط في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم وتمت ملاحظته على الطبيعة من قبل الفينيقيين، الرومان والأتراك، إلا أن بداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر كانت مع بداية القرن 20.

ففي شمال البلاد ظهرت مؤشرات نفطية على سطح الأرض مثل بئر تليوانت (جنوب غرب غيليزان) الذي تم اكتشافه سنة 1915، إضافة إلى واد قطرين (جنوب سور الغزلان)، وقد كانت سنة 1956 هي بداية الإنتاج الفعلي للنفط في الجزائر، إذا بلغ إنتاج واد قطرين (بئر بترولية) ما يعادل 308.7 ألف طن خلال الفترة (1949-1956).

وبعد الحرب العالمية الثالثة برزت أهمية النفط كمصدر أساسي واستراتيجي من مصادر الطاقة ما جعل فرنسا تسعى إلى استغلال الثروة البترولية في الجزائر.

وقد شجعت هذه الاكتشافات الحكومة الفرنسية على إعداد تشريع أكثر ملائمة لتأمين استغلال الصحراء على أفضل وجه، ف جاء قانون البترول الصحراوي "في نوفمبر 1958 يشجع رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت أجنبية أم فرنسية للاستثمار في الميدان البترولي في الجزائر وبعد الاستقلال السياسي للجزائر سنة 1962 اتجهت السلطات السياسية إلى وقف نهب الثروة البترولية بإنشاء شركة وطنية تحمي مصالحها، فتأسست سوناطراك بتاريخ 1964/12/31 تتولى مهمة كسر الاحتكارات الأجنبية من خلال قيامها بجميع أنشطة التنقيب، الإنتاج، النقل والتسويق بالنسبة للمحروقات الجزائرية في ظل سياسة بترولية مستقلة¹.

¹ موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، 2010، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص 139-140.

الفصل الثاني: النفط الجزائري وتأثيره على المديونية الخارجية للجزائر

ثانيا: تطور العائدات النفطية في الجزائر خلال (2000-2011):

مطلع سنة 2000 حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا لأسعار النفط انعكست إيجابا على تطور الإيرادات النفطية لدول الأوبك عامة والجزائر لن تستطيع أن تتخلى عن الاعتماد الكلي للمواد البترولية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يوضح تطور سعر البترول الجزائري.

الجدول رقم(01): تطور سعر البترول الجزائري لـ (2000 - 2011) -دولار للبرميل-

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
البترول الجزائري	28.00	24.80	25.24	29.03	38.66	54.64
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
البترول الجزائري	66.05	74.66	98.96	62.35	80.35	107.46

المصدر: موري سمية، مرجع سابق، ص158.

من خلال معطيات الجدول السابقة نلاحظ أن أسعار النفط الجزائري قد بلغت مستويات عالية منذ سنة 2000، وقد تطورت العوائد البترولية تطورا ملحوظا خاصة منذ سنة 2004، فقد بلغت 38.66 دولار للبرميل بعد أن كانت 29.03 سنة 2003، وقد سجلت أسعار النفط منذ سنة 2004 مستويات عالية بلغت بها سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008، ولقد كان لإعصار الأزمة المالية العالمية أثرا واضحا على سوق النفط، فقد تراجع سعر النفط الجزائري ليبلغ 62 دولار للبرميل سنة 2009، ليعود للارتفاع السريع ليصل سعر البرميل الواحد من البترول إلى غاية 107.46 دولار سنة 2011.

المطلب الثاني: انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

أولاً: الجانب الإقتصادي

نحاول من خلال هذا الجانب التطرق إلى بعض المؤشرات، مع إظهار في كل مرة العلاقة بين كل مؤشر و سعر النفط في مختلف الفترات -الثمانينات، التسعينات و بداية الألفية الثالثة- لتمييز كل فترة بخصائص معينة.

1 - الناتج المحلي الإجمالي (PIB):

من خلال التغير الإجمالي للناتج للفترة 1980- 2011 يمكن تفسيرها من تقلبات أسعار النفط.

- فترة الثمانينات: فحسب معطيات فترة الثمانينات، يتضح أن الناتج عرف ارتفاعا مستمرا رغم تقلبات أسعار النفط بين الانخفاض و الارتفاع، و حتى لما بلغ السعر أدنى مستوياته حيث وصل إلى 13.53 مليار دولار للبرميل أثناء أزمة 1986، إلا أن الناتج قد ارتفع ليصل إلى 64.87 مليار دولار، و هو ما

الفصل الثاني: النفط الجزائري وتأثيره على المديونية الخارجية للجزائر

يشير إلى أن قطاعات الصناعة و الزراعة قد اتخذت نسب مساهمة كبيرة في الناتج أثناء هذه الفترة حيث خصص المخطط الخماسي الأول أكثر من 78,43% و 36,06% من إجمالي الاستثمارات لكل من قطاعي الفلاحة و الصناعة على التوالي رغم تقليص هذه النسب خلال المخطط الخماسي الثاني¹.

- **فترة التسعينات:** لم تكن فترة التسعينات لسابقتها، فقد شهد الناتج تقلبات بين الانخفاض و الارتفاع المرتبط بحركة أسعار النفط من جهة و الأوضاع الاقتصادية و برامج الإصلاح خلال التسعينات من جهة أخرى، خاصة فيما يتعلق بتشجيع الصادرات المعتمدة أساسا على الصادرات النفطية و تقليص الواردات وفقا لبرنامج التعديل الهيكلي، إضافة للتحفيز المقدمة من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و هو ما يؤدي إلى الرفع من الناتج المحلي الإجمالي ليبدأ في الارتفاع خلال نهاية فترة التسعينات 74 مليار دولار سنة 1998 رغم انخفاض أسعار البترول حيث وصلت الى 12.28 مليار دولار.

- **فترة (2000-2004):** لقد كان لارتفاع المستمر الذي عرفته أسعار النفط خلال هذه الفترة دورا هاما في تطور الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل سنة 2004 إلى أكثر من 97.44 مليار دولار و هو ما يؤكد عن بقاء الارتباط بين المتغيرين حيث كان سعر البرميل الواحد لسنة 2004 حوالي 36.05 دولار، كما أن برامج الإصلاح و خاصة برنامج الإنعاش الاقتصادي كان لها أيضا أثرا بالغا في زيادة الإنتاج المحلي.

- **فترة (2005-2011):** عرف الناتج الإجمالي المحلي انخفاض ملحوظ وسريع من بداية هذه الفترة حيث وصل إلى 10.31 مليار دولار سنة 2005 رغم أن سعر البرميل الواحد للبترول كان 50.64 ، ليصل إلى 12.02 مليار دولار سنة 2011 رغم الارتفاع المستمر في أسعار النفط حيث وصل سنة 2011 إلى ما يقارب 107.02.

ثانيا: الجانب النقدي

1 أسعار الصرف:

- **فترة الثمانينات:** أمام التدهور في أسعار النفط عرفت العملة المحلية أيضا تدهور في قيمتها خاصة وأن سعر الصرف كان يحدد إداريا أثناء فترة الثمانينات، حيث انتقل سعر الصرف من 1 دولار = 4.32 دينار لسنة 1980 ليرتفع سعر الصرف إلى 1 دولار = 8.96 دينار سنة 1989 وهو ما يزيد من الضغط على قيمة الدينار الجزائري.

¹ حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية، مطبعة حلب، الجزائر ، 1993، ص 182.

الفصل الثاني: النفط الجزائري وتأثيره على المديونية الخارجية للجزائر

-فترة التسعينات: بدأت عمليات إصلاح سوق الصرف في مرحلتها التحضيرية الوقائية بإنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة منذ 1990، ثم كانت مرحلة ثانية متعلقة بتخفيض القيمة الخارجية للدينار من خلال برنامج التثبيت عام 1991.

وفي بداية تطبيق برنامج التعديل تم تخفيض قيمة العملة منتقلا من 23,35 إلى حوالي 35,06 دينار في سنتي 1992، 1993 على التوالي، كما حدث تخفيض ثاني في نهاية السنة 1994، فلفتل بذلك نظام الصرف من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التقويم الموجه ليصبح ابتداء من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر الصرف ما بين لبنوك¹.

كما أدى انخفاض أسعار البترول خلال 1998-1999 إلى ضعف ميزان المدفوعات وعجز في حساب رأس المال وبالتالي تطبيق إصلاحات الخارجية، مما أدى إلى فقدان الاحتياطي الدولي وبالتالي زيادة الضغط على الدينار مما دفع بالسلطات إلى الإبقاء على سعر فائدة مرتفع مع عدم التدخل عند انخفاض الدينار².

-فترة 2000-2011: عرفت هذه الفترة تحسنا ملحوظا في قيمة العملة المحلية نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار النفط حيث إنتقل سعر صرف من 1 دولار مقابل ل: 77.39 دينار سنة 2002 إلى 73.28 دينار سنة 2004 خاصة بعد أن وصل الاحتياطي من الصرف الأجنبي إلى أكثر من 43.1 مليار دولار من السنة نفسها بسبب انتعاش أسعار النفط. ليرتفع بعد ذلك سعر الصرف ليصل إلى 1 دولار = 77.54 دينار سنة 2011.

¹ بطاهر علي، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة

الأولى، العدد 00، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، ك.ع.إق.و.ع.ن.ج.، جامعة الشلف السداسي الثاني، 2004، ص 190.

² بنزادي، ما لذي نجحت اندونيسيا في القيام به وفشلت الجزائر؟، ترجمة بلحسن علي مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 01، جامعة سطيف 2002، ص 196

الفصل الثاني: النفط الجزائري وتأثيره على المديونية الخارجية للجزائر

المطلب الثالث: تنافسية جودة المحروقات الجزائرية و الأهمية المالية لهذه الصناعة

أولاً: تنافسية المحروقات الجزائرية من حيث الجودة (نوعية البترول)

إن بترول الجزائر الأساسي المعروف بـ "صحاري بلند" يتضمن خصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت ودرجة كثافته، فهو يمتاز بنوعية جيدة مقارنة بالكثير من أنواع البترول المصدرة من قبل دول الأوبك والمشكلة لسلتها، فالبترول المستخرج من البئر الأولى في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة، حيث قدرت كثافته 0.830 ويشمل على 34% بنزين، 24% غاز و، 32% وقود التدفئة، 8% زيت، 1% برفين، كما أن أهم المنتجات المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي، وتعد من أجود أنواع النفط، ويمتاز بأنه اقل اشتمالا على الشوائب وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة له، والجدول الموالي يبين مميزات الجودة للبترول الجزائري الخفيف مقارنة ببعض أنواع البترول لدول منظمة الأوبك خاصة فيما يتعلق بنسبة احتوائها على الكبريت ودرجة الكثافة النوعية ، كل هذا يعطي للجزائر قوة تفاوضية أفضل نسبيا في إبرام العقود ومراجعة الأسعار من غيرها من الدول المصدرة، ولذلك يمكن أن تطالب بشروط أفضل في الاتفاقيات المبرمة مع الدول المستهلكة¹.

جدول رقم (02) مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول الأوبك والبترول الجزائري.

الدول	نوع البترول	درجة الكثافة النوعي	نسبة الكبريت %	النسبة النوعية للمنتجات البترولية		
				خفيفة	متوسطة	ثقيلة
الجزائر	الخفيف	44.0	0.14	35.0	35.0	29.0
السعودية	متوسط	34.2	1.6	20.5	31.0	48.5
	ثقل	27.3	2.84	16.0	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.35	25.30	55.35
إيران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.0
العراق	خفيف	36.1	1.88	25.0	30.6	44.4
	متوسط	34.0	1.95	22.0	28.0	50.0
نيجيريا	ثقل	27.1	0.25	12.0	40.0	48.0

المصدر: بوزاهر سيف الدين، المرجع السابق، ص90، 91.

¹ بوزاهر سيف الدين، المرجع السابق، ص90، 91.

الفصل الثاني: النفط الجزائري وتأثيره على المديونية الخارجية للجزائر

ثانيا: الأهمية المالية للصناعة النفطية الجزائرية

سنحاول عرض مساهمة قطاع المحروقات في تطوير إيرادات ونفقات ميزانية الدولة من خلال فترتين مختلفتين، فترة (1982-1999) والأخرى في (2000-2010)¹.

أ - مساهمة الإيرادات الصناعية النفطية في ميزانية الدولة فترة (1986-1999):

عرفت هذه الفترة بأزمة النفط العكسية لسنة 1986، حيث سجل تدهور لأسعار النفط إلى أدنى قيمة له بسعر \$13.53 للبرميل، بعدما وصلت أسعار النفط إلى أعلى المستويات وتسجيلها لسعر \$32.51 للبرميل الواحد خلال السنوات ما قبل أزمة 1986، حيث انعكس هذا الانخفاض الرهيب المسجل على مستوى الأسعار سلبا على الإيرادات العامة للدولة.

الجدول رقم (03): تطور إيرادات الجباية النفطية فترة (1986-1999) الوحدة: مليون دج

السنوات	إيرادات الجباية النفطية	مجموع الإيرادات العامة	نسبة الجباية النفطية إلى الإيرادات العامة
1986	21439	89690	%23.90
1987	20479	92984	%22.20
1988	24100	93500	%25.77
1989	45500	116400	%39.08
1990	76200	152500	%49.96
1991	161500	248900	%64.88
1992	193800	311864	%62.14
1993	179218	313949	%57.08
1994	222176	477181	%46.56
1995	336100	611731	%60.10
1996	496000	825157	%54.94
1997	507000	881500	%64.74
1998	378714	901500	%42.00
1999	560116	937100	%59.77
نسبة الجباية النفطية إلى الإيرادات الكلية للميزانية العامة لهذه السنوات			%51.54

المصدر: شرقي جوهرة، المرجع السابق، ص 30.

¹ شرقي جوهرة، بناء نموذج تنبئي للجباية البترولي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003، ص 30-33.

الفصل الثاني: النفط الجزائري وتأثيره على المديونية الخارجية للجزائر

نلاحظ من الجدول، الأثر البالغ لإيرادات الجباية النفطية على الميزانية العامة من خلال مواردها التي تمسها الجباية مباشرة، حيث يمكننا استنتاج الملاحظات التالية:

بعد الانخفاض الحاد لأسعار النفط إبان الأزمة العكسية لسنة 1986، تحسنت أوضاع إيرادات الجباية النفطية أين سجلت قيمة 21439 مليون دج، وارتفعت إلى قيمة 24100 مليون دج سنة 1988، ومن معدل مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات العامة بـ 23.90% سنة 1986 إلى 25.77% سنة 1988.

بقي الارتفاع المسجل في نسبة الجباية النفطية إلى غاية سنة 1994، أين ظهرت أزمة حادة على مستوى الأسواق النفطية، إذ أغرقت السوق بالمنتجات النفطية بأنواعها وتأثرت السوق بالعرض المفرط. تواصلت تزايد إيرادات الجباية النفطية بوتيرة بطيئة ليتعثر سنة 1998، حيث سجل قيمة 378714 مليون دج، بعدما بلغت قيمته 507000 مليون دج سنة 1997، وعادت الإيرادات النفطية في الارتفاع بنسبة 47.89% سنة 1999 مقارنة بسنة 1998.

تواصلت مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات العامة، وسجلت تزييدا بعد انخفاض معدلها بـ 23.90%، 22.20% و 25.77% لسنوات (1986 و 1987 و 1988) على التوالي. وبلغ معدل 64.74% في سنة 1997 كأعلى معدل مسجل في الفترة (1986 - 1999)، وتحقق معدل 51.54% كمعدل عام.

بـ مساهمة إيرادات الصناعة النفطية في ميزانية الدولة فترة (2000-2010):

سرعان ما عادت الأسعار إلى الارتفاع سنة 1999 ورجوع عائدات الجباية النفطية إلى مستوياتها من جديد، وبحلول سنة 2000 بقيت الأسعار تحقق الثبات مما نتج عنه ثبات المساهمة النفطية. وخلال السنوات الموالية من سنة 2001 إلى 2012، ونتيجة لعدة أحداث سياسية واقتصادية، عادت الأسعار إلى الارتفاع وزاد الطلب على النفط العربي نظرا للتخوف الدولي من نقص الإمدادات النفطية ومحاولة تأمين المخزون الاستراتيجي للنفط. مما جعل النتيجة التي حققتها جباية النفط على المحروقات جد ايجابية، والتي تظهر في الجدول الموالي¹:

¹ شرقي جوهر، المرجع السابق، ص34.

الفصل الثاني: النفط الجزائري وتأثيره على المديونية الخارجية للجزائر

الجدول رقم (04): تطور إيرادات الجباية النفطية فترة (2000-2010)

السنوات	إيرادات الجباية النفطية	مجموع الإيرادات العامة	نسبة الجباية النفطية إلى الإيرادات العامة
2000	1173200	1578100	74.34%
2001	956400	1505500	63.52%
2002	1007900	1603200	62.86%
2003	1350000	1974500	68.37%
2004	1570700	2229900	70.43%
2005	916000	1667920	54.91%
2006	973000	1802616	53.97%
2007	970200	1924000	50.42%
2008	1628500	2786600	58.44%
2009	1835500	3081500	59.56%
2010	1472400	2992400	49.20%
			نسبة الجباية النفطية إلى الإيرادات الكلية للميزانية العامة 60.54%

المصدر: المجلات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء، الأعداد 33، 36، 38، السنوات 2005-2008-2010 من القوانين المالية.

نستنتج ما يلي:

-تزايد المداخل المحصلة من الجباية النفطية عن السنوات التي تسبقها خاصة في سنة 2008 حيث بلغت 1628500.

-زيادة في الطلب على النفط عالميا، الوضع الذي استقادت منه دول أعضاء منظمة الأوبك عامة والجزائر خاصة، حيث لم تنزل الإيرادات من الجباية النفطية تحت مبلغ 100 مليار دج منذ سنة 2002، وليتجاوزها المبلغ الضعف منذ سنة 2005 ما قيمته 235270 مليون دج.

-إن الجباية النفطية في العشرين الأولى للقرن الواحد والعشرين أصبحت اعتيادية في المتوسط معدل 60.54% للفترة (2000-2010).

الفصل الثاني: النفط الجزائري وتأثيره على المديونية الخارجية للجزائر

المطلب الرابع: حماية البيئة في الصناعة النفطية وسلطات الضبط في الجزائر

أولاً: الصناعة النفطية وحماية البيئة

لا يخفنا أن استخدام هذا المورد (النفط) تواجهه العديد من التحديات، كونه من الموارد الناضبة المهددة بالفناء ناهيك عن المشاكل البيئية الناتجة عن صناعة النفط بمراحلها المختلفة¹.

أ- التنظيم القانوني لحماية البيئة في الصناعة النفطية:

تكفل القوانين الحماية الأزمة للبيئة عن طريق ما تتضمنه من قواعد آمرة مثل: إيقاع الغرامات المالية على المخالفين، أو اشتراط الحصول على التصاريح من جهة الإدارة.

وفي الجزائر نتيجة المشاكل البيئية المرتبطة بالصناعة النفطية، كان لابد من إصدار مجموعة من القوانين الرامية لحماية البيئة ومن بين هذه القوانين نذكر:

- القانون رقم 19/01 المؤرخ في 2001/12/12 يتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها وإزالتها.

- القانون رقم 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بالمحافظة على البيئة في إطار التنمية المستدامة.

ب- برامج حماية البيئة في الصناعة النفطية:

إن الصناعة البترولية ذات تأثير سلبي مباشر على البيئة وكذا على الصحة العمومية، والجزائر واحدة من البلدان التي يمسه هذا التأثير باعتبار اعتمادها الكبير على البترول، إلا أن الجزائر كانت واعية ومدركة لخطورة الصناعة النفطية، فقد قامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات من أجل المحافظة على البيئة، ومن بين أهم هذه الإجراءات نذكر ما يلي: التخفيض من الغاز المحروق، مراقبة نشاطات الحفر البترولي، التخلص من CO₂ في حقل الغاز في عين صالح.

ت- السياسة الطاقوية من أجل المحافظة على البيئة في الجزائر:

إن قطاع الطاقة في الجزائر يولي أهمية كبرى للمسائل البيئية مما أدى إلى إدماج هذه الانشغالات في السياسة القطاعية والبرنامج الحكومي، وتتمحور السياسة الطاقوية أساساً حول:

- ترقية وتطوير استعمال الطاقات الأقل تلوثاً

- تطهير وإعادة تأهيل المناطق الملوثة.

¹ رحمان أمال، المرجع السابق، ص 183-184-185-186.

- تطوير الطاقات المتجددة.

- تطوير التسيير البيئي على مستوى الطاقة.

ثانيا: سلطات الضبط في قطاع المحروقات

1 - المقصود بسلطات الضبط في قطاع المحروقات

إن فتح المرافق العامة للمنافسة التي كانت تشكل احتكار من طرف الدولة، أدى بهذه الأخيرة إلى محاولة إيجاد بعض الآليات التي تسهر على شفافية العملية التنافسية، ووجدت أن الآلية الأنسب هي "أسلوب الضبط"، لأنها الأنسب في ذلك ونجد أن أسلوب الضبط قد يظهر في أربعة أشكال:

- أن يكون الضبط من اختصاص سلطات عمومية، بصفة مباشرة، وهذه السلطات عادة ما تتجسد في المديرية التقنية المختصة على المستوى الإدارات المركزية.

- إسناد مهمة الضبط مباشرة للهيئة المكلفة بالقطاع.

- أن تكون قواعد السوق هي الضبط للعملية التنافسية دون تدخل مباشر أو غير مباشر من السلطات.

- أن يخول الضبط في بعض القطاعات الساسة لهيئة مستقلة يتم تعيين أعضائها وفق شروط معينة، تختلف باختلاف النظام المؤسسي لمختلف البلدان ، و الأسلوب الأخير هو الذي تبنته الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة¹.

2 - مميزات سلطات الضبط في قطاع المحروقات:

وكالتي المحروقات كغيرها من السلطات فلها خصائص تميزها عن غيرها من هيئات الضبط ويمكن إجمالها فيما يلي²:

أ - إضفاء صفة الوطنية على الوكالتين:

ولقد نصت على ذلك المادة 12 من القانون (05-07) المؤرخ في 2005/04/28 والمتعلق بالمحروقات بقولها: "تنشأ وكالتان وطنيتان مستقلتان تتمتعان بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تدعيان وكالتي المحروقات".

¹ شعوة لمياء، سلطات الضبط لقطاع المحروقات في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون العام فرع التنظيم الاقتصادي، 2013، جامعة قسنطينة 1، ص33، 34.

² المرجع نفسه، ص33، 34.

الفصل الثاني: النفط الجزائري وتأثيره على المديونية الخارجية للجزائر

بأ - تتمتع وكالتي المحروقات بالشخصية المعنوية

وذلك حسب ما نصت عليه المادة 12 من القانون سابقا في فقرتها الأولى، ومقتضى التمتع بالشخصية المعنوية هو صلاحية هاتين الوكالتين للتصرف وإصدار القرارات وتوقيع العقوبات أن اقتضى الأمر ذلك بالإضافة إلى إمكانية وكالتي المحروقات إبرام عقود مع غيرها من التعاقدات، زيادة على ذلك تكون للوكالتين ذمة مالية مستقلة عن ذمة الدولة.

تأ - عدم خضوع الوكالتين للقانون الإداري

ولقد نص على هذه الميزة القانون رقم (05-07) المتعلقة بالمحروقات في المادة 12/ف 4 بقوله: " لا تخضع وكالتا المحروقات للقواعد المطبقة على الإدارة، لاسيما فيما يتعلق بتنظيمها وسيرها والقانون الأساسي للعمال المشتغلين بهما".

المبحث الثاني: المديونية الجزائرية

عانت الجزائر من أزمة المديونية مثلها مثل العديد من بلدان العالم الثالث، وقد برزت هذه الأزمة سنة 1986 عندما عجزت الجزائر عن الوفاء بمستحقات ديونها الخارجية.

المطلب الأول: تطور المديونية الخارجية الجزائرية

أولا: تطور المديونية الخارجية الجزائرية

يوضح الجدول التالي تطور المديونية الخارجية للجزائر من سنة 1986 إلى غاية 2006¹.

الجدول رقم (05):تطور المديونية الخارجية في الجزائر (1986 - 2006) - مليار دولار -

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
إجمالي الديون	20.44	24.39	24.86	26.13	28.37	27.87	26.67
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
إجمالي الديون	25.72	29.48	31.57	33.65	31.22	30.47	28.31
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي الديون	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82	16.4	15.5

المصدر: بنك الجزائر www.bonk -of-algeria.dz

¹ مخلوفي عبد السلام، المرجع السابق، ص ص3، 4.

الفصل الثاني: النفط الجزائري وتأثيره على المديونية الخارجية للجزائر

مرت المديونية الخارجية للجزائر منذ سنة 1986 إلى غاية سنة 2006 مراحل مهمة تتلخص فيما يلي:

1 - المرحلة الأولى: (1967 - 1985)

لم تكن الديون الخارجية في الستينات تشمل إلا قروض الهيئة الفرنسية للتعاون الصناعي، وتضاف إليها بعض القروض الحكومية لبلدان المعسكر الشرقي، وقرضا من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية منحه للجزائر في بداية السبعينات، وباستثناء هذا الأخير كانت التمويلات تجارية بحتة تقدمها البلدان الممونة بالتجهيزات والخدمات المرتبطة بها في إطار المشاريع الصناعية. وقد بلغ مخزون الديون الخارجية سنة 1971 حوالي 1260 مليون دولار أمريكي، وفي سنة 1974 تم الحصول على أول قرض في السوق الدولية لرؤوس الأموال¹. وقد أدى الارتفاع المتزايد لحجم وأهداف الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة إلى توجه الحكومة نحو التمويل الخارجي، وذلك بسبب عدم توفر التمويل الداخلي اللازم من أجل تغطية هذه الاستثمارات.

2 - المرحلة الثانية: (1990 - 1993)

في هذه الفترة انخفض إجمالي الديون بوتيرة منخفضة إذ انتقل من 28.37 مليار دولار أمريكي سنة 1990 إلى 29.72 مليار دولار أمريكي سنة 1993، إذ تميزت هذه المرحلة بانخفاض أسعار البترول حيث كان السعر 28.73 دولار، و 16.33 على التوالي، كما انخفضت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، هذه التطورات وغيرها أدت بالجزائر للجوء إلى صندوق النقد الدولي بغرض الاقتراض حيث حصلت منه على 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في جوان 1991 مما أدى إلى خفض قدرة الجزائر على تسديد ديونها.

3 - المرحلة الثالثة: (1994 - 1999)

مع بداية سنة 1994 أخذت الجزائر على عاتقها مجهودات كبيرة من أجل التصحيح الهيكلي للاقتصاد، فلجأت لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي فقدم لها قرض متوسط الأجل بلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات مما أدى إلى ارتفاع الديون لتصل إلى 29.48 مليار دولار من سنة 1994 إلى سنة 1996 حيث وصلت إلى 33.65 مليار دولار، ومثلت سنة 1997 نقطة تحول في وضع المديونية الخارجية للجزائرية حيث سجل الدين المتوسط والطويل الأجل اتجاهات تنازلية لتبلغ 28.31 مليار دولار سنة 1999، إلا أن معدل خدمة الدين عرف ارتفاعا ملحوظا سنة 1998 حيث بلغ 47.5% وهذا يرجع من جهة إلى إبرام اتفاق القرض الموسع الذي امتد من سنة 1995 إلى سنة

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير حول: المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عائق أمام التنمية الأورو متوسطية، الدورة العامة الخامسة عشر، ص39.

الفصل الثاني: النفط الجزائري وتأثيره على المديونية الخارجية للجزائر

1998، ومن جهة أخرى إلى ارتفاع ديون الجزائر المقومة بالدين وباقى العملات بين سنتي 1997 و 1998 بنسبة 14.17% و 13.3% على التوالي مقابل انخفاض ديونها بالدولار بنسبة 6.02% فقط، ومع ارتفاع أسعار البترول سنة 1999 حيث بلغت قيمة البرميل 17.47 دولار أمريكي انخفضت نسبة خدمة الدين لتصل إلى 39.1%

4 - المرحلة الرابعة: (2000 - 2006)

سجلت أسعار البترول تحسنا ملحوظا إذ بلغت 27.6 دولار أمريكي للبرميل الواحد سنة 2000 وهكذا وصل مبلغ الصادرات من المحروقات إلى 25.94 مليار دولار أمريكي مما أدى انخفاض نسبة المديونية مقابل الصادرات لتصل إلى 19.8%، كما تجاوز الاحتياطي من العملة الصعبة عتبة 10 ملايين دولار غير أن عجز ميزان المدفوعات سنة 2001 دفع الجزائر للاقتراض بهدف تغطية هذا العجز مما أدى إلى ارتفاع ديونها سنة 2003 لتبلغ 23.35 مليار دولار وترجع هذه الزيادة إلى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي حيث وصل إلى 1 دولار = 28.1 مقابل بقية العملات الصعبة خاصة مع ظهور الأورو كعملة منافسة له.

واستمرت المديونية الخارجية الجزائرية في الانخفاض لتصل إلى 7.9 مليار دولار في مارس 2006، ومن أهم أسباب هذا الانخفاض ارتفاع أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل الواحد في 5 مارس 2006 قيمة 61.08 دولار¹.

المطلب الثاني: أسباب المديونية الخارجية الجزائرية

تختلف اتجاهات تحديد طبيعة هذه الأزمة والأسباب التي أدت إلى ظهورها، ويتمحور الاختلاف حول ما إذا كانت الأزمة تعود إلى سياسات اقتصادية ترتبط بالدول المدينة أو عوامل ترتبط بالبيئة الخارجية، وتتمثل أسباب أزمة الديون الخارجية بشكل عام في:

أولاً: الأسباب الداخلية

هناك عدة أسباب داخلية وخارجية ساهمت في إنشاء وتفاقم أزمة المديونية الخارجية في الجزائر من أهمها:

¹ حلقة دراسية حول إدارة المديونية والاستثمارات والتجارة لشمال إفريقيا، 12-9 تشرين الثاني/نوفمبر 1999 بطنجة المغرب مشاركة الجزائر.

أ - ضخامة الجهود الاستثمارية

اعتمدت الجزائر منذ السبعينات على سياسة تنموية تعتمد خاصة على القطاع الصناعي الذي تطلب استثمارات ضخمة فاقت إمكانيات التمويل المحلية، مما أدى بالجزائر إلى اللجوء للقروض الخارجية نظرا لاعتقاد رسمي السياسة الاقتصادية أنه لا يمكن تجاوز مرحلة التخلف التي يعيشها الاقتصاد الجزائري إلا عن طريق إقامة استثمارات ضخمة، غير أن تمويل هذه الاستثمارات عن طريق القروض الخارجية جعل من الجهاز الإنتاجي جهازا تابعا للخارج، إذ أن عملية تشغيله تتوقف إلى حد كبير على واردات السلع الأولية والسلع الوسيطة . حيث وصل معدل الاستثمار إلى 50% من إجمالي الناتج الداخلي الخام للفترة 1978/1969¹.

ب - غياب سياسة سليمة للاقتراض

هناك عدة معايير يمكن من خلالها الحكم بغياب سياسة سليمة للاقتراض في الجزائر ومن أهمها²:
- عدم وجود تناسب بين تركيبة العملات الأجنبية المكونة للدين الخارجي وبين نمط التجارة الخارجية، حيث أن صادرات الجزائر تتم بصورة شبه كلية بالدولار الأمريكي ومنه يكفي انخفاض قيمة الدولار مع ثبات العملات الأخرى حتى يتفاقم حجم الدين الخارجي.

-ارتفاع حصة القروض قصيرة الأجل من إجمالي القروض وما تبعها من شروط قاسية خاصة من حيث ارتفاع أسعار الفائدة فيها.

-زيادة خدمات الدين الخارجي إذ وصلت إلى 307% سنة 1994 في حين لم تتجاوز 57.62% سنة 1987.

-عدم المصداقية في تسيير القروض حيث استعملت نسبة كبيرة منها في تمويل الواردات من السلع الكمالية.

-عدم فعالية الجهاز الإنتاجي إذ أن معظم النتائج التي حققتها مختلف القطاعات الإنتاجية التي مولت بالقروض كانت ضعيفة ما عدا قطاع المحروقات.

¹ بن الطاهر حسين، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، العدد 31-جوان 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة الجزائر، ص 268.

² بن الطاهر حسين، المرجع السابق، ص 268.

الفصل الثاني: النفط الجزائري وتأثيره على المديونية الخارجية للجزائر

تا -النمو الديموغرافي:

بلغت معدلاته 32% سنويا، وتسبب هذا العامل في زيادة الحاجة إلى السكن والغذاء الذي بلغت الواردات منه أكثر من 326 مليون دولار عام 1973، 2 مليار دولار 1980، 3.1 مليار عام 1991¹.

ثا -ضعف نتائج الاستثمار الوطني : التي كانت في مجملها ضعيفة وغير مشجعة، والجدول الموالي يوضح ذلك²:

جدول رقم(06): معدلات النمو المحققة في الاقتصاد الوطني للفترة 1989 - 1992

البيان/ السنوات	1989	1991	1992
الناتج الداخلي الخام	-3.1%	0.2%	2.9%
الناتج الداخلي الخام بدون قطاعي المحروقات والفلاحة	-	6.1%	2.3%
الصناعة	-3.7%	-2.9%	0.6%
الفلاحة	-12.5%	-23.0%	4.8%
المحروقات	-	-1.4%	2.6%
الصادرات من السلع والخدمات	-6.9%	-1.0%	2.7%

المصدر: مخلوفي عبد السلام، المرجع السابق، ص04.

ثانيا: الأسباب الخارجية

هناك العديد من الأسباب الخارجية التي أدت إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية في الجزائر منها:³
أ - تدهور معدل التبادل التجاري:

يعتبر تدهور معدل التبادل التجاري من بين العوامل الرئيسية الخارجية التي ساهمت بدرجة كبيرة في تزايد مديونية الدول المختلفة ومن بينها الجزائر فانخفاض صادرات البلدان المتخلفة وانحصارها في النفط والمواد الأولية خصوصا وارتفاع أسعار وارداتها من السلع الرأسمالية والمنتجات الصناعية جعل التبادل في غير صالحها.

¹ عليواش أمين عبد القادر، اثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، جامعة الجزائر، ص 21.

² مخلوفي عبد السلام، المرجع السابق، ص04.

³ المرجع نفسه، ص05.

الفصل الثاني: النفط الجزائري وتأثيره على المديونية الخارجية للجزائر

الدراسات تشير إلى أن الخسائر التي عرفت الجزائر نتيجة لتدهور معدلات التبادل خلال الفترة 1973-1977 قد بلغت حوالي 8 مليار دولار.

بـ تقلبات أسعار الصرف:

ذلك أن الصادرات النفطية التي كانت تعتبر المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية، يتم تقييمها بالدولار لكن عملية تحصيلها تتم في الغالب بعملات صعبة أخرى، بمعنى أن انخفاض يطرأ على سعر صرف الدولار سينعكس سلباً على حصيلة الصادرات مما يجعلها غير كافية لتمويل عملية التنمية.

تـ الشروط الصعبة المفروضة على القروض الممنوحة:

خصوصاً فيما يتعلق بالرفع من معدل الفائدة وخفض مدة استحقاق القروض الممنوحة، وهي شروط غالباً ما تعود إليها البنوك والمؤسسات المالية الدولية فتزيد بذلك من أعباء المديونية الخارجية للبلدان النامية ومن بينها الجزائر.

ثـ تقلبات قطاع المحروقات

اعتمدت الجزائر اعتماداً مطلقاً على قطاع المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق ذلك قامت بتكثيف إنتاج المحروقات وتطلب ذلك إنفاق استثمارات ضخمة في القطاع البترولي، غير أن تعرض هذا القطاع إلى تقلبات كبرى وتذبذب في الأسعار أثر بشكل مباشر على تفاقم أزمة المديونية الخارجية للجزائر، فخلال الصدمتين البتروليتين سنتي 1973 و1979 ارتفع سعر النفط مما أدى إلى زيادة الدخل القومي المعبر عنه بفائض في ميزان المدفوعات، وكنتيجة لهذا اتبعت الجزائر سياسة الاقتراض معتمدة على تكهنات ارتفاع أسعار النفط للفترة اللاحقة لكن حدث العكس إذ انخفض سعر البترول سنة 1986 مما أدى إلى تقليص عائدات صادرات المحروقات، ومن ثم حدوث عجز في ميزان المدفوعات وعدم القدرة على تسديد الديون وقد تسبب هذا الانخفاض في خسائر للجزائر قدرها 9 مليار دولار.

جـ -التضخم: وتعتبر هذه الظاهرة التي خربت وبقت اقتصاديات الدول الرأسمالية المتطورة التي تعاني من أزمة هيكلية عميقة منذ بداية السبعينات من القرن الماضي. إن الظاهرة قد انتقلت إلى بلدان العالم الثالث وإلى الجزائر بصفة خاصة عبر العديد من القنوات أهمها: زيادة الواردات من السلع والخدمات. تعتبر القناة الأكثر أهمية التي ساهمت في ارتفاع تكاليف مختلف المشاريع المخططة خاصة على ضوء وجود الجزائر في مرحلة البناء الاقتصادي¹.

¹ بن الطاهر حسين، المرجع السابق، ص 270.

المطلب الثالث: آثار أزمة المديونية الخارجية على الجزائر

لقد كان لازمة المديونية الخارجية أثراً سلبية في كثير من النواحي الاقتصادية والاجتماعية نذكر أهمها فيما يلي:

1 - الآثار على القدرة الذاتية للاستيراد:

إن تطور الديون الخارجية للجزائر لم يصاحبه تطورا مماثلاً بنفس المستوى في صادراتها من السلع والخدمات بشكل يساعد على تغطية وارداتها، وقد أدى ذلك إلى الضغط على الواردات نظراً للنسبة الكبيرة التي تلتهمها خدمات الديون من حصيلة الواردات¹.

2 - الآثار على الإنتاج والناتج الداخلي الخام (G.D.P) :

لقد كان لتزايد أعباء المديونية الجزائرية أثراً سلبياً على الإنتاج والناتج الداخلي الخام بسبب أن جهاز الإنتاج يحتاج إلى تمويل مستمر من العالم الخارجي على شكل مواد أولية ومواد وسيطة بالإضافة إلى الآلات والمعدات الأزمة لصيانة هذا الجهاز من أجل ضمان استمرارية عملية الإنتاج. لكن تحت ضغط أعباء المديونية الخارجية فقد اضطرت الجزائر إلى الضغط على وارداتها من تلك المواد والسلع الوسيطة، فالبيانات المتاحة تشير إلى أن الواردات من سلع التجهيز قد سجلت تراجعاً ملحوظاً حيث بلغت 32.7% عام 1991 و 4.4% فقط سنة 1992 أما بالنسبة للسلع الوسيطة فقد سجلت هي الأخرى تراجعاً ملحوظاً حيث بلغت 7.2% عام 1990 و 10.5% عام 1991 وهو ما تسبب في تدهور مستويات الإنتاج في كثير من المؤسسات الاقتصادية الوطنية الأمر الذي حملها خسائر كبيرة وأصبح الكثير منها مهدداً بالتوقف عن الإنتاج، وكانت المحصلة النهائية لكل هذا هي تراجع كبير في معدلات نمو الناتج الداخلي الخام، إذ بلغ هذا المعدل 1.3% عام 1990 و 0.2% عام 1992².

3 - الآثار على الادخار والاستثمار والتشغيل:

لقد كان لازمة المديونية الخارجية للجزائر أثراً سلبياً على الاستثمار والتشغيل، فالمبالغ التي تدفعها الجزائر على شكل أقساط وفوائد لدائنيها أصبحت تلتهم جزءاً كبيراً من حصيلة الصادرات من العملات الصعبة بلغت نسبة 75% من هذه الأقساط والفوائد التي تدفعها الجزائر كل سنة، أنها تمثل إنقاصاً من الموارد المحلية المتاحة التي يمكن أن توجه إلى زيادة المدخرات، ومن ثم زيادة في معدلات الاستثمار والتشغيل، فتحت ضغوط المديونية انتهجت الجزائر سياسة انكماشية كان من نتائجها تراجع

¹ حمزة طيبي، المرجع السابق، ص 127.

² مخلوفي عبد السلام، المرجع السابق، ص 07.

الفصل الثاني: النفط الجزائري وتأثيره على المديونية الخارجية للجزائر

معدلات الاستثمار 5.7% عام 1990 و ب 15% عام 1991 وهو ما انعكس بدوره على تزايد معدلات البطالة¹.

4 - الآثار على الاحتياطات الدولية للجزائر:

تستخدم الاحتياطات الدولية بصفة عامة لمواجهة العجز الطارئ لميزان المدفوعات، وتجنب كل ضغط على الواردات التي من شأنها أن تؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني. وقد عرفت هذه الاحتياطات تراجع كبير، وذلك بسبب تزايد أعباء خدمات المديونية الخارجية، وفي ظل تواضع نمو حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية، وضعف القدرة على توفير النقد الأجنبي، أدى بالسلطات الجزائرية إلى استخدام احتياطات الذهب و العملات الصعبة لتسديد جانب من خدمات ديونها².

5 - الآثار على مستويات المعيشة:

تعتمد الجزائر بصورة كبيرة على العالم الخارجي في سد احتياجات المواطنين من المواد الغذائية وهو ما يشكل احد الأسباب التي أدت إلى المديونية، إلا انه من جهة أخرى فقد كان لتزايد أعباء المديونية الخارجية تأثيرا واضحا على مستويات معيشة السكان حيث لجأت الجزائر إلى الضغط على الواردات من السلع الاستهلاكية الغذائية، بحيث سجلت انخفاضا بلغ 29.4% عام 1990 كما اضطرت إلى الإذعان لبعض مطالب صندوق النقد الدولي، فقامت بإلغاء وتخفيض الدعم على كثير من السلع الغذائية، وذلك من خلال زيادة أسعارها، هذا دون أن ننسى الآثار التي أحدثتها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مستوى أسعار ضروريات الحياة. وما نجم عن ذلك من تدهور كبير في مستوى معيشة السكان خاصة أصحاب الدخل الضعيفة التي تشكل أغلبية السكان و ذلك على الرغم من الزيادات الوهمية في الأجور و المرتبات، حيث كانت معدلات التضخم تفوق بكثير معدلات الزيادة في الدخل النقدية³.

¹ مخلوفي عبد السلام، المرجع السابق، ص 07.

² بن الطاهر حسين، المرجع السابق، ص 262.

³ مخلوفي عبد السلام، المرجع السابق، ص 07.

الفصل الثاني: النفط الجزائري وتأثيره على المديونية الخارجية للجزائر

المطلب الرابع: التسديد المسبق للديون الخارجية:

أثبتت التجارب أن الدولة التي تمتلك معتبرة من الصرف الأجنبي تستطيع مواجهة مشكلة الديون الخارجية بقدر أعلى أماناً من الدول التي تمتلك احتياطات منخفضة.

وفي هذا السياق ارتأت الجزائر أن تقوم بتسديد ديونها الخارجية التي أخذت تتراكم من سنة لأخرى، ولإلقاء الضوء على تراكم تلك الديون والتسديد المسبق لها نلاحظ الجدول التالي¹:

الجدول رقم (07): الإطار الزمني لجدول الديون الجزائرية ومبالغ التسديد.

الدول الدائنة	تاريخ توقيع الاتفاق	مبالغ التسديد
فرنسا	11 ايار/مايو/2006	1600
السويد		92
البرتغال	20 ايار/مايو/2006	20
هولندا	22 ايار/مايو/2006	45
بلجيكا	27 ايار/مايو/2006	225
الدانمرك	06 حزيران/يونيو/2006	45.3
الولايات المتحدة	15 حزيران/يونيو/2006	625
النمسا	21 حزيران/يونيو/2006	369
إسبانيا	22 حزيران/يونيو/2006	690
النرويج		15.6
كندا	24 حزيران/يونيو/2006	255
فنلندا	27 حزيران/يونيو/2006	11.8
المملكة المتحدة	28 حزيران/يونيو/2006	15.2

المصدر: أحميمة خالد، المرجع السابق، ص173.

يتضح من الجدول أعلاه، إن الجزائر قامت باستخدام الاحتياطات في التسديد المسبق للديون الخارجية، ففي عام 2004 قررت الجزائر الانطلاق في تسديد ديونها الخارجية وذلك بما يقارب 1.6 مليار دولار، وتسارعت وتيرة التسديد عندما وقعت الجزائر في 11 أيار/مايو 2006 اتفاق متعدد الأطراف مع نادي باريس، بحيث يسمح لها بالتسديد المسبق لديونها الخارجية والمقدرة بحوالي 7.9 مليار

¹ أحميمة خالد، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي حالة الجزائر، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، 2012-2013، ص173.

الفصل الثاني: النفط الجزائري وتأثيره على المديونية الخارجية للجزائر

دولار، وفي ظرف 12 شهر عقدت الجزائر أيضا اتفاقا مع دائئيتها يتم بموجبه تسديده ما يقارب 4.3 مليار دولار مع نادي باريس، كما وقعت الجزائر اتفاقا مع روسيا لتسديد 4.7 مليار دولار مقابل شراء الجزائر لتجهيزات روسية مختلفة.

المبحث الثالث: تأثير أسعار البترول على المديونية الخارجية

انهارت أسعار البترول في الأسواق الدولية عام 1986 وهذا انخفاض تجاوزت نسبته الـ 50% فقد انخفض السعر من 28.64 دولار للبرميل سنة 1980 إلى 13.53 دولار للبرميل سنة 1986، ثم شهد سعر البترول ارتفاعا طفيفا سنة 1987 ليقدر بـ 17.24 دولار للبرميل، ثم عاود الانخفاض مرة أخرى ليقدر بـ 14.24 دولار دولار للبرميل سنة 1988، وقد صاحب انخفاض أسعار البترول سنة 1986 تراجع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية حيث أصبح 1 دولار = 4.85 دج. ودخلت الجزائر في نفق مظلم وعشرية سوداء، ودخل الاقتصاد الجزائري في مديونية ضخمة لا يحسد عليها، أثقلت كاهله، خدمات ديونها فما بالك بالديون بحد ذاتها.

المطلب الأول: فترة السبعينات

لقد ساهمت الصدمة البترولية سنة 1973 في توفير موارد مالية ضخمة للكثير من الدول النفطية العربية و منها الجزائر، فتراجعت قيمة المديونية بين 944 مليون دولار و 3412 مليون دولار بين سنتي 1970 و 1974 على التوالي. فاستغلت الدولة هذه الأموال في العمل على تنمية استثمارات عمومية كبرى من خلال مخططاتها التنموية أثناء الفترة، مما دفعها سواء عند بداية المشاريع أو خلال فترة التنفيذ للجوء لـ لإقتراض الخارجي، فارتفعت قيمة المديونية بشكل كبير، حيث تضاعفت خلال 5 سنوات فقط بدء من سنة 1975 بأكثر من 3,5 مرات لتبلغ نهاية 1979 حوالي 17.604 مليار دولار رغم ارتفاع مقابل في أسعار النفط حيث كان سعر البرميل الواحد 24.80 دولار.

المطلب الثاني: فترة الثمانينات

في ما يخص المديونية فهناك علاقة عكسية حيث أن قيم المديونية الكبرى تقابل قيم أسعار النفط الصغرى، أي عندما تنخفض أسعار البترول ترتفع قيمة المديونية الخارجية، فقد شهدت بداية الفترة انخفاضا محسوسا في قيمة الدين الخارجي، منتقلا من 19,36 مليار دولار سنة 1980، إلى 15,097 مليار دولار سنة 1984، نتيجة بقاء أسعار النفط فوق مستوى 28 دولار للبرميل، إضافة إلى ما عمدت إليه السلطات العمومية من خلال مخططها الخماسي الأول 1980-1984، التقليل من حجم التبعية الخارجية و خاصة منها في الجانب المالي، إلا أن ما حدث سنة 1986، اعتبر نقطة تحول لـ لإقتصاد الجزائري، فجبرت من خلالها أزمة المديونية التي عرفت منذ تلك السنة تزايدا مستمرا، فقد تسبب انخفاض

الفصل الثاني: النفط الجزائري وتأثيره على المديونية الخارجية للجزائر

أسعار البترول في نقص بحوالي 50% من معدلات التبادل و إيرادات الميزانية، فوصل العجز الكلي للموازنة لرقم قياسي، و أمام غياب سوق مالي، فإن العجز قد تم تمويله عن طريق القروض الأجنبية ومنه الرفع من حجم المديونية¹، و بالتالي فقد أثر انهيار النفط على الوضع المالي للجزائر، حيث تسبب في انخفاض الصادرات، و باعتبارها المصدر الوحيد للإيرادات عجزت هذه الأخيرة في تغطية الديون المتراكمة.

المطلب الثالث: فترة التسعينات

أرادت الجزائر منذ بداية التسعينات الاستفادة من التحسن الملحوظ في أسعار النفط بسبب حرب الخليج الثانية للتقليل من قيمة الدين الخارجي الذي إنخفض من 28,379 مليار دولار سنة 1990 إلى 25,724 مليار دولار سنة 1992 إلا أن عودة الديون لارتفاع م ج د ب 4 مليار دولار سنة 1993، وضع الجزائر في موقف العجز على أداء التزاماتها إتجاه الديون، و ظهرت بذلك ضرورة إعادة الجدولة من خلال ا إتفاق مع كل من نادي باريس و نادي لندن وفقا لبرنامج التعديل الهيكلي الذي استعدت الجزائر لتطبيقه .

ورغم الجهود المبذولة إلا أن قيمة الدين الخارجي كانت تتزايد في بداية تطبيق البرنامج لتصل إلى أعلى نسبة لها سنة 1996 بحوالي 33,65 مليار دولار، ثم انخفضت إلى 28,315 مليار دولار سنة 1999، حيث أن إعادة الجدولة بين 1994 و 1995 لم تسمح بالقضاء على الديون وإنما ساهمت في تخفيض جزء من خدمة الدين .

المطلب الرابع: الفترة (2000-2006)

لقد كان لارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة دورا بارزا في التقليل من حجم المديونية وخدمتها حيث إنخفض إجمالي الدين الخارجي إلى أقل من 21,82 مليار دولار سنة 2004.

ومع التزايد المستمر لأسعار النفط والمداخل الجزائرية حيث تجاوزت عام 2005 أكثر من 41 مليار \$ مقارنة بسنة 2004، إستمر تقليص حجم المديونية وخدمتها. فحسب التقرير الذي قدمه رئيس الحكومة يوم 2006/03/21 أشار إلى أن إجمالي الديون قد بلغ 15,5 دولار في فيفري 2006، بعد أن بلغت 16,4 مليار دولار في 31 ديسمبر 2005، وأن الإيرادات والعوائد النفطية ساهمت في التسديد الديون ، حيث دفعت الجزائر حوالي 117,9 مليار دولار من سنة 1985 إلى 2005 .

¹ دربال عبد القادر وزير بلقاسم، تأثير الشراكة الاورو متوسطية على الأداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 29-30/2001.

المطلب الخامس: فترة 2006-2011:

شهدت هذه الفترة انخفاض سريع وقوي حيث بلغت المديونية الخارجية 7.9 مليار دولار سنة 2006، واستمرت في الانخفاض حيث وصلت إلى 2 مليار دولار سنة 2011، والسبب الرئيسي العائد لهذا الانخفاض في حجم المديونية الخارجية هو الارتفاع المستمر لأسعار النفط، حيث كان السبب في التسديد المسبق للديون الخارجية، فقد وصلت أسعار البترول في 2011 لـ 107 مليار دولار.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم في الفصل الثاني من هذه الدراسة، والذي خصص في البداية لدراسة النفط في الجزائر، ثم تطرقنا لدراسة المديونية الخارجية في الجزائرية، أما في نهاية الدراسة فتطرقنا للعلاقة بين تقلبات أسعار البترول والمديونية الخارجية الجزائرية، حيث لعبت أسعار البترول دورا أساسيا في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، غير أن هذا المصدر التمويلي وبالرغم من أهميته يبقى غير دائم بالنظر إلى عدم القدرة على التنبؤ بمداخله المرتبطة بتقلبات أسعاره، حيث أثرت هذه التقلبات بالارتفاع والانخفاض على الاقتصاد الجزائري، كما أثرت تأثير مباشر على المديونية الخارجية التي كانت تعيق الجزائر لسنيين عديدة، ولقد استخلصنا من هذا الفصل الاستنتاجات التالية:

- إن تقلبات أسعار النفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني، فعند انخفاض أسعار النفط ساهم هذا الأخير في ارتفاع المديونية الخارجية وعند ارتفاع الأسعار كانت المساهمة بالتخلص من أزمة المديونية الخارجية.

- ساد الاعتقاد أن الأزمة التي آل إليها الاقتصاد الجزائري يقتصر على نقص السيولة خاصة بعد أزمة أسعار 1986 يمكن تجاوزه عن طريق اللجوء إلى القروض القصيرة الأجل غير أن هذه الأخيرة شوهت بنية الدين الجزائري.

- رأينا بان التذبذب الحاد في أسعار البترول ادخل الاقتصاد الجزائري في مديونية حادة أثقلت كاهله، ودخلت الجزائر إلى غرفة الإنعاش، التي لم تخرج إلا بعد عودة أسعار النفط للارتفاع.

- أن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية، ما دام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للمداخل.

- إن مساهمة قطاع المحروقات تبقى كبيرة وخاصة ما حدث في السنوات الأخيرة من إصلاحات والتخلص من المديونية الخارجية.

- تؤثر تقلبات أسعار البترول بشكل عكسي على حجم المديونية الخارجية للجزائر، فكلما انخفضت أسعار البترول إلا وارتفع معها حجم المديونية الخارجية، والعكس صحيح.

- كانت للمديونية الخارجية أثارا سلبية على الاقتصاد الجزائري خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات.

الفصل الثالث

نمذجة قياسية لتأثير أسعار البترول على المديونية الخارجية

تمهيد:

إن التطور السريع الذي عرفته جميع ميادين البحث العلمي والتقنية المصاحبة لها قد أسهما إسهاما كبيرا في تقدم الإنسان، وكذلك المساهمة في الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتوفرة ولقد أصبح الطابع الكمي للعلاقات الاقتصادية محل اهتمام الاقتصاديين في محاولة تطوير أساليب البحث العلمي وخلق فرع جديد يهتم بالقياس الميداني للعلاقات الاقتصادية وجعل النتائج كأرضية لاتخاذ القرار الملائم، لقد أصبح من الضروري إيجاد نظريات وطرق مناسبة تساعد على تحليل العلاقات الموجودة بين المتغيرات حيث اهتم الباحثون في الاقتصاد القياسي بتحديد ودراسة العلاقات الكمية بين هذه المتغيرات، ولاشك أن هذا الهدف يتطلب الإلمام الجيد بالنظرية الاقتصادية التي تحدد العلاقات الاتجاهية بين تلك المتغيرات، وإلى جانب المعرفة الجيدة بهذه النظريات ، فإن مجال البحث في نظرية الاقتصاد القياسي يتطلب الإلمام أيضا بالأدوات التحليل الرياضي والإحصائي.

وفي هذا السياق ،انطلاقا مما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الأساليب الكمية التي تساعد في دراسة العلاقة بين سعر البترول والمديونية الخارجية للجزائر في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني سنحاول تطبيق هذه الأساليب الكمية و تحليل النتائج المتحصل عليها.

المبحث الأول: عموميات حول الاقتصاد القياسي

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد القياسي ومنهجه:

أولاً: تعريفه

حيث نجد بان تسمية Econometrics مركبة من جزئين: "Econo" وهو مختصر لعلم الاقتصاد و "metrics" يدل على القياس وبالتالي يمكننا القول أن القياس الاقتصادي يهتم بصفة عامة بالمسائل الخاصة بالقياس في مجال الاقتصاد¹.

فحسب رأي الباحثين على غرار Malinvaud و Klein وغيرهما فان الاقتصاد القياسي هو علم الاستقراء والاستدلال الإحصائيين، كنظرية الاحتمالات، اختبار الفرضيات، نظريات التقدير والتنبؤ، وذلك بغرض التحقق من العلاقات التي تمكننا النظرية الاقتصادية من صياغتها على شكل فرضيات.

ثانياً: منهج الاقتصاد القياسي:

يتحدد منهج الاقتصاد القياسي في المراحل التالية²:

1 - تكوين النموذج القياسي (نموذج الانحدار):

يعني تشكيل النموذج القياسي تكوين الصيغة الرياضية للمشكلة المدروسة، التي تربط بين الظاهرة المدروسة والعناصر التي تتحكم فيها، وتحديد طبيعة هذه الصيغة.

ومن أجل تحديد نوع العلاقة الرياضية التي تجمع بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة يجب إتباع الخطوات التالية:

- إجراء تحليل تمهيدي: نتناول في هذا التحليل تعريف الظاهرة الناتجة أو المفسرة ثم تحديد العوامل المؤثرة فيها، كما يجب تحديد وحدات القياس التي نقيس بها تلك الظاهرة وكل من العوامل المؤثرة فيها على حدة.
- التأكد من أن هناك علاقة جدلية واضحة بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها.
- جمع المعلومات الأولية: يبدأ جمع المعطيات عن كل العوامل المرتبطة بالظاهرة المدروسة مع مراعاة أن تكون القيم متقابلة مع بعضها البعض من حيث المكان والزمان ثم ترتب في جدول خاص.

¹ حمودي حاج صحراوي، القياس الاقتصادي التطبيقي باستعمال برنامج Eviews، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، 2010، ص 1.

² مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 11-12-13-14.

- التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة ويتم ذلك بواسطة الرسم البياني للمتغيرات المتعلقة بالمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدة.
- اختيار انصب الصيغ الرياضية التي تتلاءم مع الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة وتمثيله.
- 2 -تقدير النموذج القياسي: إن تقدير النموذج القياسي، يعني محاولة الوصول الى تقديرات كمية لمعاملاتها، إن عملية تقدير المعلمات تعني البحث عن تلك القيم بواسطة طريقة المربعات الصغرى.
- 3 -تقييم النموذج القياسي: قبل استخدام النموذج القياسي المقدر يجب التأكد من جودة تقدير هذا النموذج. ويتم ذلك من خلال بعض الاختبارات الرئيسية: اختبار المعنوية الاقتصادية، المعنوية الإحصائية، جودة الأداء العام وغيرها.
- 4 -استخدام النموذج القياسي: يعني استعمال النماذج القياسي المحصل عليها في إجراء مختلف أنواع التقديرات والتوقعات لتطور الظواهر المدروسة في المستقبل.

ثالثاً: أهداف القياس الاقتصادي

هناك ثلاث أهداف رئيسية لموضوع الاقتصاد القياسي. حيث يهدف هذا الأخير إلى¹:

- 1) بناء نماذج القياسية الاقتصادية، أي بناء النماذج الاقتصادية في شكل قابل للاختبار الميداني. وهناك عدة طرق لبناء نموذج القياس الاقتصادي من النموذج الاقتصادي عن طريق اختيار الشكل الدالي، تخصيص الهيكل العشوائي للمتغيرات، وهكذا وتمثل هذه المرحلة مشكلة تصور الصياغة الرياضية في منهجية القياس الاقتصادي.
- 2) تقدير واختبار هذه النماذج مستعملين البيانات المتوفرة، وتمثل هذه العملية المرحلة الإحصائية للقياس الاقتصادي.
- 3) استعمال النماذج المقطرة لغرض التنبؤ، التحليل الاقتصادي، أو اتخاذ القرارات المناسبة.

¹ تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية 2011، ص 8.

المطلب الثاني: مراحل صياغة النموذج الاقتصادي القياسي

إن وضع وصياغة النموذج الاقتصادي القياسي من أبرز مهمات الباحث القياسي، ولأجل أن يوضع النموذج الاقتصادي بصيغته القياسية يتطلب الأمر أن يمر بعدة مراحل وهي :

المرحلة الأولى: وضع الفروض الاقتصادية

وهذه تستند إلى منطوق النظرية الاقتصادية والتي يمكن إثبات صحتها أو دحضها عند اختبارها وفقا لمستويات معينة من المعنوية.

المرحلة الثانية: وضع العلاقة الاقتصادية بصورة قياسية

ويعني تجسيد فرضياتنا على هيئة علاقة رياضية إحصائية تربط كميات المتغيرات المفسرة مع المتغير التابع، ويتم ذلك من خلال خطوتين هما:

-**الخطوة الأولى:** رسم الشكل الانتشاري والذي يمثل مسار الظاهرة من خلال إسقاط ازدواج المتغيرات المستقلة والتابعة، ومنها يمكن إعطاء تقدير تقريبي لمسار العلاقة بين المتغيرات، ومنها يمكن إعطاء الصيغة الرياضية أو القياسية التقريبية.

-**الخطوة الثانية:** وتمثل العلاقة التي تطابق الشكل الانتشاري جبريا، وذلك بترميز المتغيرات ومعلوماتها مستمدتين الخبرة الرياضية للدوال في هذا الموضوع.

المرحلة الثالثة: اختبار النموذج

وهي تحليل النموذج رياضيا بيانيا ومن ثم تجربته على واقع المشاهدات المقصود دراستها ومطابقة النتائج مع الواقع وإجراء اختبارات الفروض التي يمكن أن تعطينا يقينا معينا لصحة الفروض.

المطلب الثالث: تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

1. تقديم النموذج : في النموذج الخطي المتعدد فإن المتغير التابع (y) يرتبط بعدة متغيرات مستقلة.

$$y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t :^1 \text{حيث تصبح معادلة الانحدار}$$

مع: $(t=1, \dots, n)$

لشرح أكثر هذه المعادلة يمكن أن نكتبها على شكل جملة معادلات لكافة قيم t وتكون على الشكل التالي²:

$$\left\{ \begin{array}{l} y_1 = \beta_1 + \beta_2 x_{21} + \beta_3 x_{31} + ... + \beta_k x_{k1} + \varepsilon_1 \\ y_2 = \beta_1 + \beta_2 x_{22} + \beta_3 x_{32} + ... + \beta_k x_{k2} + \varepsilon_2 \\ \\ y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2i} + \beta_3 x_{3i} + ... + \beta_k x_{ki} + \varepsilon_i \\ \\ y_n = \beta_1 + \beta_2 x_{2n} + \beta_3 x_{3n} + ... + \beta_k x_{kn} + \varepsilon_n \end{array} \right.$$

ويمكن كتابة النموذج على الشكل التالي :

$$\begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \vdots \\ y_i \\ \vdots \\ y_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & x_{21} & x_{31} & \dots & x_{k1} \\ 1 & x_{22} & x_{32} & \dots & x_{k2} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1 & x_{2i} & x_{3i} & \dots & x_{ki} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1 & x_{2n} & x_{3n} & \dots & x_{kn} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \\ \vdots \\ \beta_i \\ \vdots \\ \beta_k \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_i \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{pmatrix}$$

2. فرضيات النموذج :

يعتبر الخطأ ε_i متغير عشوائي حيث يخضع للفرضيات الأساسية:

(أ) $\varepsilon_i \rightarrow N(0, \delta_i)$ توزيعاً طبيعياً

(ب) 3 قيمة توقعه $E(\varepsilon_i) = 0$

ت| 4 تباینه ثابت $V(\varepsilon_i) = \delta^2$

¹ وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف، صائب جواد إبراهيم جواد، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2006، ص55-56.

² جمال فروخي، نظرية الاقتصاد القياسي، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 51.

³ فروخی جمال، المرجع السابق، 1993، ص 1.

⁴ حمودي حاج صحراوي، القياس الاقتصادي التطبيقي باستعمال برنامج eviews، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، 2010، ص 4.

ث) 1 لا يوجد ارتباط بين المتغير x_i والخطأ ε_i أي: $Cov(\varepsilon_i, x_i) = 0$

ج) لا يوجد ارتباط بين الأخطاء أي: $\forall i \neq j, Cov(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0$

3. تقدير المعاملات بطريقة المربعات الصغرى:

لدينا النموذج الخطي العام³: $y = xB + \varepsilon$

حيث: $\hat{y} = x\hat{B}$

كما في النموذج الخطي البسيط نصغر مجموع مربعات الخطأ.

حيث: 4

$$RRS = \sum u_i^2 = \sum (y_i - \hat{\beta}_1 - \hat{\beta}_2 x_{2i} - \hat{\beta}_3 x_{3i})^2$$

وبالاشتقاق جزئيا بالنسبة للمعالم غير المعروفة ومساواة نتائجها للصفر نجد:

$$\frac{\partial RRS}{\partial \hat{\beta}_1} = -2 \sum (Y_i - \hat{\beta}_1 - \hat{\beta}_2 x_{2i} - \hat{\beta}_3 x_{3i}) = 0$$

$$\frac{\partial RRS}{\partial \hat{\beta}_2} = -2 \sum (Y_i - \hat{\beta}_1 - \hat{\beta}_2 x_{2i} - \hat{\beta}_3 x_{3i}) x_{2i} = 0$$

$$\frac{\partial RRS}{\partial \hat{\beta}_3} = -2 \sum (Y_i - \hat{\beta}_1 - \hat{\beta}_2 x_{2i} - \hat{\beta}_3 x_{3i}) x_{3i} = 0$$

ومن المشتقات الجزئية الثلاثة أعلاه والمساواة للصفر نحصل على المعادلات الطبيعية للمربعات الصغرى العادية.

$$\hat{\beta}_1 = \bar{y} - \hat{\beta}_2 \bar{x}_2 - \hat{\beta}_3 \bar{x}_3$$

$$\hat{\beta}_2 = \frac{\sum X_{2i} Y_i \cdot \sum X_{3i}^2 - \sum X_{3i} Y_i \cdot \sum X_{2i} X_{3i}}{\sum X_{2i}^2 \cdot \sum X_{3i}^2 - (\sum X_{2i} X_{3i})^2}$$

$$\hat{\beta}_3 = \frac{\sum X_{3i} Y_i \cdot \sum X_{2i}^2 - \sum X_{2i} Y_i \cdot \sum X_{2i} X_{3i}}{\sum X_{2i}^2 \cdot \sum X_{3i}^2 - (\sum X_{2i} X_{3i})^2}$$

¹ حمودي حاج صحراوي، المرجع السابق، ص 4.

² وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف، صائب جواد إبراهيم جواد، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، دار الأهلية للتوزيع والنشر، 2006، ص 132.

³ مولود حشمان، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص 42-43.

⁴ تومي صالح، المرجع السابق، ص 87-88.

4. حساب معامل الارتباط (R^2):

هو تربيع لمعامل الارتباط (r)، وهو معامل ذو دلالة إحصائية وقياسية مهمة جداً، حيث يدل على النسبة التي يفسرها المتغير المستقل من التغير في المتغير التابع. وتكون قيمته أصغر من قيمة معامل الارتباط عدا في حالة ($r=1$)¹.

حسابه كما رأينا في الشكل البسيط :

$$R^2 = 1 - \frac{SCR}{SCT} = \frac{SCE}{SCT}$$

$$\sum_{i=1}^n e_i^2 = e^t e = y^t y - \hat{B}^t x^t y$$

$$SCT = SCE + SCR$$

$$R^2 = \frac{SCE}{SCT} = \frac{\hat{B}^t x^t y}{y^t y}$$

5. حساب معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$:

حيث يعرف بالعلاقة التالية² :

$$\bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2) \left[\frac{n-1}{n-k} \right]$$

5. اختبارات المعنوية أو الدلالة بالنسبة للنموذج الخطي المتعدد:

ويعطى بالعلاقة التالية :

$$y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

يعبر عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة (x) والمتغير التابع (y) بنفس الطريقة التي رأيناها في النموذج الخطي البسيط بحيث :

1.5. اختبار ستيودنت :

◀ شكل الاختبار :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

ويتم الاختبار بحساب الإحصائية:

$$\delta_{\hat{\beta}_i} = e^t e / (n-k) \text{ حيث } T_c = |\hat{\beta}_i / \delta_{\hat{\beta}_i}|$$

ثم نقارن القيمة (T_c) مع القيمة المجدولة عند درجة الحرية ($n-k$) بمستوى معنوية $\alpha = 5\%$

¹ وليد إسماعيل السيفو، المرجع السابق، ص 77.

² تومي صالح، المرجع السابق، ص 105.

قرار الاختبار:

إذا كان $T_c > T_T$ نرفض H_0 .

إذا كان $T_c < T_T$ نقبل H_0 .

2.43

اختبار فيشر:

ويكون شكل الاختبار كآتي :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_i = 0 & \forall i = 2, \dots, n \\ H_1 : \beta_1 \neq \beta_i \neq 0 & \forall i = 2, \dots, n \end{cases}$$

ويحسب (F_c) بالعلاقة التالية¹:

$$F_c = \frac{R^2 / (k-1)}{(1-R^2) / (n-k)} \rightarrow F(k-1, n-k)$$

قرار الاختبار:

إذا كان $F_t < F_c$ فإننا نرفض فرضية العدم H_0 .

إذا كان $F_t > F_c$ فإننا نقبل الفرضية H_0 .

4.18

6. اختبار فرضية انعدام الارتباط الذاتي:

تعتمد طريقة المربعات الصغرى على جملة الفرضيات الأساسية التي رأيناها، و من بينها فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين أخطاء الفترات المختلفة.

تنص فرضية العدم في اختبار النموذج الخطي بصدد الارتباط الذاتي على انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء، أي أن معامل الارتباط الخطي بينهما يكون معدوما:

$$H_0: \rho = 0$$

الفرضية البديلة: $\rho < 0$ ou $\rho > 0$ و للتحقق من وجود أو انعدام الارتباط الذاتي نستعمل:

1.6 اختبار (Durbin – Watson):

يستعمل هذا الاختبار للتأكد من وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من المرتبة الأولى، وهو أشهر الاختبارات²:

¹ تومي صالح، المرجع السابق، ص 115.

² جلاطو جيلالي، الإحصاء التطبيقي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2009، ص 103-104.

$$d = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n e_t^2}$$

$$d \approx \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})}{\sum_{t=1}^n e_t^2}$$

و بعد حساب d نقارنها بين القيمتين المجدولتين d1 التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي و du التي تمثل الحد الأقصى، و ذلك حسب عدد الملاحظات n و عدد المتغيرات المستقلة في النموذج لكل مستويات الدلالة $\alpha (1\%, 5\%)$ و يتم قبول أو رفض إحدى الفرضيتين حسب المخطط التالي يوضح كافة الحالات الممكنة:

0	d_l	d_u	2	$4 - d_u$	$4 - d_l$	4
↑	↑	↑	↑	↑	↑	↑
وجود ارتباط ذاتي موجب للأخطاء	منطقة عدم التحديد	عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء	منطقة عدم التحديد	وجود ارتباط ذاتي سالب للأخطاء		

فقيمة d الوسيط هي 2 و عندما ينعدم الارتباط الذاتي يكون $\rho=0$

$$H_0: d=2 \Rightarrow \rho=0$$

$$H_1: d \neq 2 \Rightarrow \rho \neq 0$$

و يتم القبول أو الرفض حسب الحالات التالية:

- 1- $0 < d < d_L$ وجود ارتباط ذاتي موجب.
- 2- $d_L < d < d_u$ مجال غير محسوم أي هناك شك في وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي.
- 3- $d_u < d < (4 - d_L)$ استقلال الأخطاء أي عدم وجود الارتباط الذاتي.
- 4- $(4 - d) < d < (4 - d_L)$ مجال غير محسوم.
- 5- $(4 - d_L) < d < 4$ وجود ارتباط ذاتي سالب.¹

¹ مجدي الشوريجي، الاقتصاد القياسي، النظرية والتطبيق، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1994، ص320 ص.21.

المبحث الثاني: محاولة بناء النموذج

المطلب الأول: تحديد المتغيرات المستعملة في الدراسة

أ - المتغير التابع: ويتمثل في المديونية الخارجية في الجزائر ونرمز له بالرمز DT معبرا عنها بالمليار دولار، معتمدين في ذلك على سلسلة زمنية سنوية تمتد من 1975 إلى غاية 2011.

ب - المتغيرات المفسرة: بالعودة إلى النظريات الاقتصادية المفسرة للمديونية الخارجية بالإضافة إلى الدراسات القياسية السابقة، والبيانات الإحصائية المتوفرة المتعلقة بالمتغير نجدها تركز على المتغيرات المفسرة التالية:

EXC: سعر الصرف معبر عنه بالدينار جزائري.

GDP: الناتج الإجمالي المحلي معبر عنه بالمليار دولار.

PP: أسعار البترول معبر عنها بالدولار.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تعتبر دراسة الاستقرارية للسلسلة الزمنية ضرورية من أجل عملية النمذجة ، فتكون مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن ، وللكشف عن مدى استقرارية هذه السلسلة أم لا سوف نستعين بالاختبارات الإحصائية المعدة لذلك¹:

- اختبار ديكي فولر البسيط Dickey-Fuller:

يعتبر هذا الاختبار من بين أهم اختبارات الاستقرارية ، بالإضافة إلى ذلك فهو يمكن أن يدلنا على أبسط طريق لجعل السلسلة تستقر ويعتمد اختبار (DF) على النماذج التالية :

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{النموذج الأول: } \Delta X_t = \gamma X_{t-1} - \sum_{j=1}^p \phi_j + 1. \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t \\ \text{النموذج الثاني: } \Delta X_t = \gamma X_{t-1} - \sum_{j=1}^p \phi_j + 1. \Delta X_{t-j} + c + \varepsilon_t \\ \text{النموذج الثالث: } \Delta X_t = \gamma X_{t-1} - \sum_{j=1}^p \phi_j + 1. \Delta X_{t-j} + c + bt + \varepsilon_t \end{array} \right.$$

يقوم اختبار دكاى فيلر على فرضيتين:

الفرضية العدمية $H_0: \phi_j=0$

الفرضية البديلة $H_1: \phi_j < 1$

¹ مولود حشمان، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص 115.

الفصل الثالث: نمذجة قياسية لتأثير أسعار البترول على المديونية الخارجية

باستعمال طريقة المربعات الصغرى لتقدير $\emptyset j$ في النماذج الثلاثة فإننا نحصل على $t\emptyset j$ التي تخضع لتوزيع ستودنت فإذا كانت:

$t\emptyset j < t_{tab}$ فإننا نرفض الفرضية العدمية، أي عدم وجود جذور وحدوية، وبالتالي السلسلة مستقرة.

$t\emptyset j > t_{tab}$ فإننا نقبل الفرضية العدمية، أي وجود جذور وحدوية، وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية.

وحتى نتمكن من الحصول على نموذج مستقر لا بد من دراسة استقرارية المتغيرات، لأنه في حالة عدم استقرارية السلاسل الزمنية فإن الانحدار الذي يمكن الحصول عليه غالبا ما يكون انحدار زائفا، وعليه نقوم باختبار ديكي- فولر، وكانت النتائج التالية:

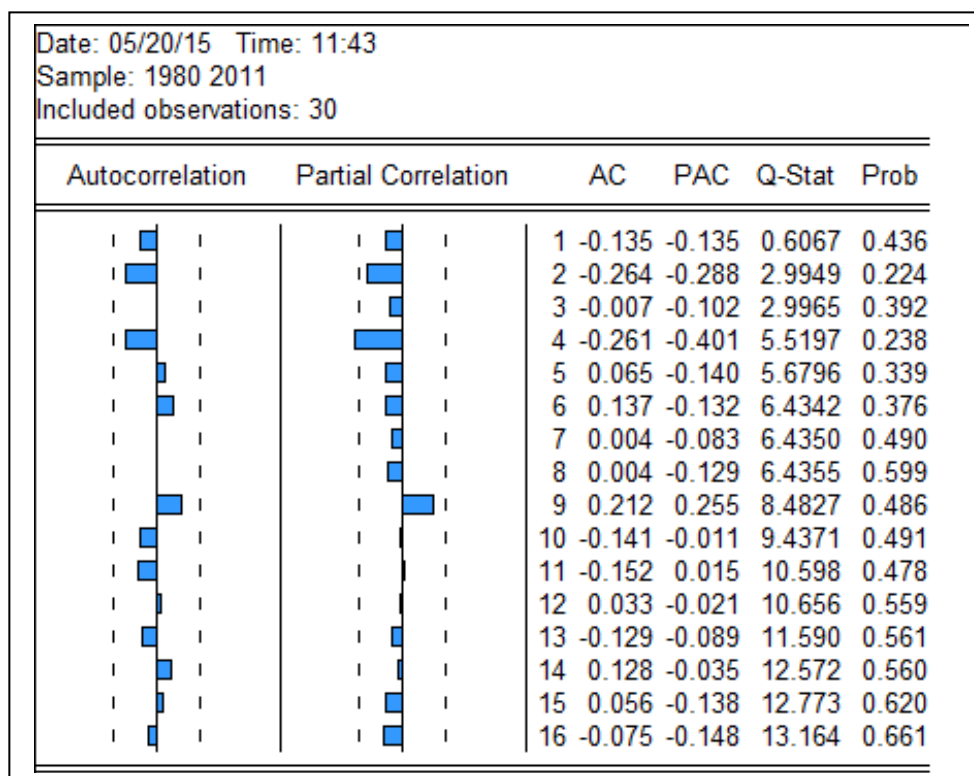
الجدول رقم (08): اختبار استقرارية المتغيرات في النموذج الاول لديكي فولر.

المتغيرات	اختبار ديكي فولر المعزز		اختبار ديكي فولر المعزز للفروق الاولى	
	ديكي-فولر المعزز	%5	ديكي-فولر المعزز	%5
DT	-0.81	-1.95	-2.79	-1.95
PP	1.81	-1.62	-3.78	-1.95
EXC	0.80	-1.95	-2.41	-1.95
GDP	-0.89	-1.95	-3.97	-1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews4

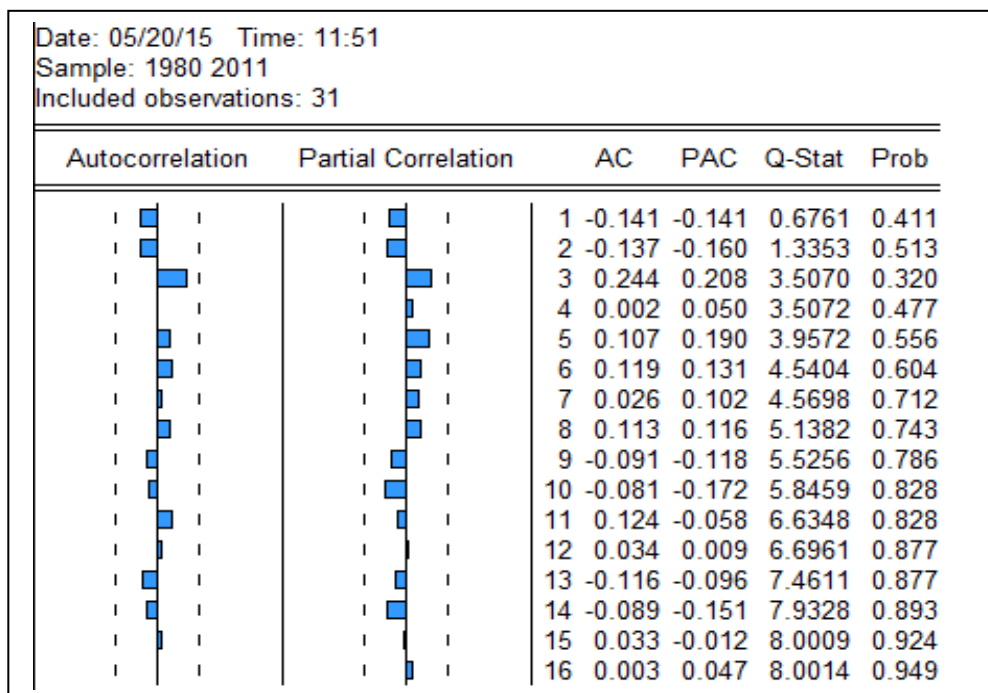
من خلال الجدول تظهر نتائج $t\emptyset j$ (ADF) بالنسبة للسلاسل أقل من القيم الجدولية عند مستوى 5% ومنه فإننا نقبل فرضية العدم، أي وجود جذور وحدوية، وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية. ومن اجل إرجاع السلاسل الزمنية مستقرة استخدمنا طريقة الفروقات من الدرجة الأولى للسلاسل، فالنتائج التي تظهر في الجدول السابق تبين أن قيمة $t\emptyset j$ (ADF) اكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى 5% وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم، أي عدم وجود جذور وحدوية، وبالتالي السلسلة مستقرة. وبالتالي فالسلاسل الزمنية (DT,PP,EXC,GDP) مستقرة من الدرجة الأولى عند مستوى 5%.

الشكل رقم (01): استقرارية المتغير التابع DT



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews4

الشكل رقم (02): استقرارية المتغير المستقل PP



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews7

الشكل رقم (03): استقرارية المتغير المستقل GDP

ate: 05/20/15 Time: 11:54
 ample: 1980 2011
 included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.037	-0.037	0.0466	0.829
		2 -0.070	-0.072	0.2208	0.895
		3 -0.053	-0.059	0.3228	0.956
		4 -0.030	-0.040	0.3560	0.986
		5 -0.040	-0.052	0.4197	0.995
		6 -0.033	-0.047	0.4653	0.998
		7 -0.031	-0.046	0.5053	0.999
		8 -0.001	-0.018	0.5054	1.000
		9 -0.026	-0.042	0.5372	1.000
		10 -0.027	-0.043	0.5730	1.000
		11 0.009	-0.009	0.5774	1.000
		12 0.018	0.002	0.5951	1.000
		13 -0.007	-0.018	0.5983	1.000
		14 0.014	0.006	0.6099	1.000
		15 -0.007	-0.014	0.6130	1.000
		16 -0.034	-0.040	0.6910	1.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews7

الشكل رقم (04): استقرارية المتغير المستقل EXC

Date: 05/20/15 Time: 11:58
 Sample: 1980 2011
 Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.413	0.413	5.8134	0.016
		2 0.098	-0.088	6.1502	0.046
		3 0.291	0.345	9.2515	0.026
		4 0.250	-0.011	11.629	0.020
		5 0.116	0.051	12.160	0.033
		6 -0.035	-0.206	12.211	0.057
		7 -0.177	-0.205	13.551	0.060
		8 -0.297	-0.312	17.479	0.025
		9 -0.284	-0.117	21.229	0.012
		10 -0.213	-0.021	23.447	0.009
		11 -0.279	-0.019	27.415	0.004
		12 -0.387	-0.119	35.481	0.000
		13 -0.315	-0.053	41.111	0.000
		14 -0.081	0.111	41.504	0.000
		15 -0.004	0.064	41.505	0.000
		16 -0.142	-0.145	42.878	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews4

الفصل الثالث: نمذجة قياسية لتأثير أسعار البترول على المديونية الخارجية

التفسير:

يظهر من خلال النظرة العامة للسلاسل الزمنية أنها مستقرة لعدم احتوائها على جذر الوحدة، أي جميع المتغيرات معنوية.

المطلب الثالث: تقدير النماذج وتقييم النتائج

أولاً: تقدير النموذج

يتم تقدير النماذج القياسية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية MCO والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتاز به من خصائص، ويتم ذلك بالاستعانة ببرنامج إحصائي Eviews4 وبعد إدخال البيانات تظهر لدينا النتائج التالية :

الجدول رقم (09): نتائج تقدير النموذج الخطي للمديونية الخارجية (1980-2011)

Dependent Variable: DDT				
Method: Least Squares				
Date: 05/18/15 Time: 22:20				
Sample: 1980 2011				
Included observations: 32				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEXC	0.065635	0.027132	2.419134	0.0223
DGDP	0.047281	0.048880	0.967293	0.3417
DPP	-0.332389	0.058544	-5.677559	0.0000
C	24.84925	4.114771	6.039035	0.0000
R-squared	0.843569	Mean dependent var	19.42128	
Adjusted R-squared	0.826809	S.D. dependent var	9.272378	
S.E. of regression	3.858813	Akaike info criterion	5.655065	
Sum squared resid	416.9322	Schwarz criterion	5.838282	
Log likelihood	-86.48104	F-statistic	50.33106	
Durbin-Watson stat	1.105923	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews4.

$$DT = 24.80 + 0.06 EXC + 0.04 GDP - 0.33 PP$$

$$(6.03) \quad (2.41) \quad (0.96) \quad (-5.67)$$

$$R^2 = 0.84 \quad \bar{R}^2 = 0.82 \quad N = 31 \quad F_C = 50 \quad DW = 1.10$$

() : القيم بين القوسين تمثل الإحصائية t.

R^2 : معامل التحديد.

$\bar{R}^2$: معامل التحديد المعدل.

N : عدد المشاهدات.

DW : إحصائية ديرين واتسن.

F_C : إحصائية فيشر.

الفصل الثالث: نمذجة قياسية لتأثير أسعار البترول على المديونية الخارجية

بملاحظة النموذج الخطي نجد أن العلاقة بين المديونية الخارجية مع سعر الصرف والناجح المحلي علاقة طردية و هناك علاقة عكسية بين المديونية الخارجية وأسعار البترول وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويتضح إحصائياً مما سبق أن هناك ارتباط قوي بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع وهو ما تظهره قيمة معامل التحديد المساوية لـ 0.84 أي أن المتغيرات المفسرة تساهم في تفسير 84% من تغيرات المديونية الخارجية، لكن نلاحظ أن الناجح المحلي الإجمالي (GDP) ليس له معنوية إحصائية حيث احتمال الخطأ (0.3) اكبر من 5% بعلاقة طردية مع المديونية الخارجية لذا يجب إعادة التقدير.

الجدول رقم (10): نتائج تقدير النموذج الخطي بعد إزالة الناجح المحلي الإجمالي

Dependent Variable: DDT				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/15 Time: 09:21				
Sample: 1980 2011				
Included observations: 32				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEXC	0.075283	0.025203	2.987029	0.0057
DPP	-0.379965	0.031718	-11.97932	0.0000
C	28.62344	1.305173	21.93076	0.0000
R-squared	0.838342	Mean dependent var	19.42128	
Adjusted R-squared	0.827193	S.D. dependent var	9.272378	
S.E. of regression	3.854529	Akaike info criterion	5.625435	
Sum squared resid	430.8645	Schwarz criterion	5.762848	
Log likelihood	-87.00696	F-statistic	75.19561	
Durbin-Watson stat	1.572702	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد البرنامج الإحصائي Eviews4.

$$DT = 28.62 + 0.07 EXC - 0.37 PP$$

$$(21.93) \quad (2.98) \quad (-11.97)$$

$$R^2 = 0.83 \quad \bar{R}^2 = 0.82 \quad N = 31 \quad F_C = 75 \quad DW = 1.57$$

بملاحظة النموذج المتحصل عليه بعد إسقاط الناجح المحلي الإجمالي نجد أن المديونية الخارجية ترتبط بسعر الصرف بعلاقة طردية ومع أسعار البترول بعلاقة عكسية وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، أما من الناحية الإحصائية، فنلاحظ أن جميع المتغيرات الداخلة في النموذج لها معنوية إحصائية حيث أن احتمال الخطأ أقل من 5%، فالنموذج له معنوية اقتصادية وإحصائية وهو مقبول اقتصادياً.

ثانيا: التقييم الاحصائي

1 - احصائية t ستودنت.

يستخدم اختبار t ستودنت لتقييم معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية على المتغير التابع في نموذج

الانحدار الخطي حيث تستخدم الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = 0 \\ H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

عند مستوى 5% نقارن الاحصائية t فاذا كانت اكبر بالقيمة المطلقة نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض

فرضية العدم اي ان المعلمة لها معنوية احصائية حيث t المجدولة حيث:

$$T_{n-k}^{\alpha} = T_{31-2}^{0.05} = T_{29}^{0.05} = 2.04$$

وننتج اختبار t ستودنت موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار ستودنت

القرار	القيم الاحصائية					المتغيرات
	الملاحظة	t المحسوبة	T الجدولية	الاحتمال	التقييم الاقتصادي	
معنوي	$T_C > T_t$	21.93	2.04	0.0000	-	C
معنوي	$T_C > T_t$	2.98	2.04	0.0057	مقبول	EXC
معنوي	$T_C > T_t$	11.97	2.04	0.0000	مقبول	PP

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد البرنامج الإحصائي Eviews4

إحصائية فيشر F:

يستخدم الاختبار لدراسة معنوية كل المعلمات في وقت واحد وتختبر احصائية فيشر الفرضيات

التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = 0 \\ H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

يتم مقارنة القيمة المحسوبة F_C والمقدرة بـ 75 مع القيمة المجدولة F_t للنموذج الخطي حيث يتم

استخراجها من جدول فيشر، عند مستوى المعنوية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في

العلاقة التالية:

$$F_{n-k}^{K-1} = F_{31-2}^{2-1} F_{29}^1 = 4.18$$

ومنه نلاحظ أن القيمة المحسوبة F_C اكبر من القيمة المجدولة F_t ، وعليه نرفض فرضية العدم

والتي تنص على ان كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر، ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها انه يوجد

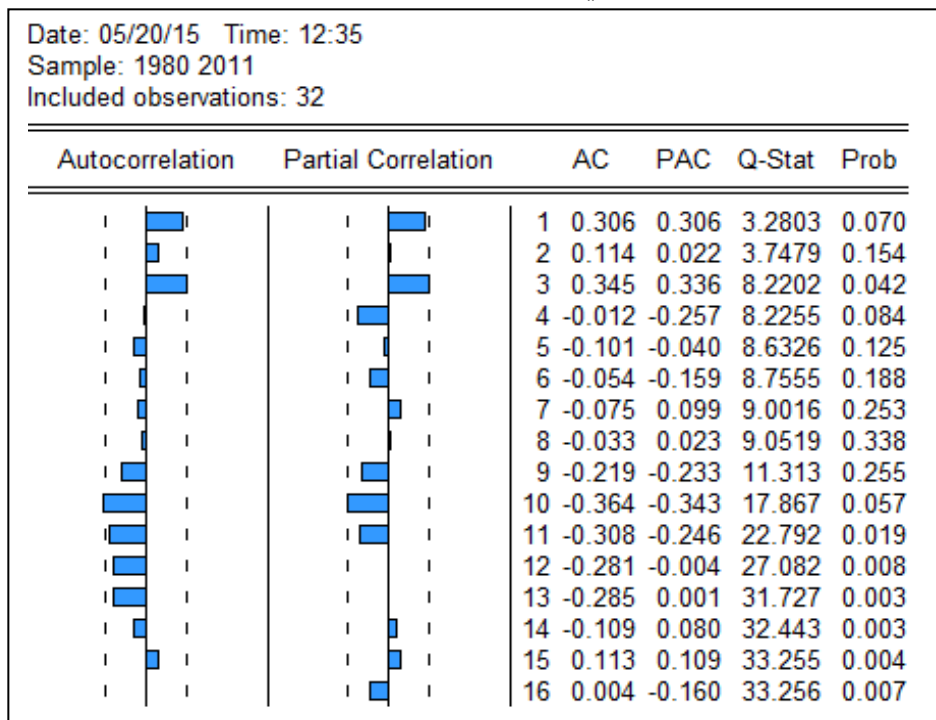
على الاقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ومنه النموذج ككل له معنوية احصائية.

2 -معامل التحديد: إن النموذج ذو جودة عالية ($R^2 = 83$), اي المتغير التابع المديونية الخارجية مفسر من قبل المتغيرات المستقلة، حيث أن المتغيرات تفسر المتغير التابع بـ 83% أما الباقي فهو عبارة عن متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، وهذا ما يدل على وجود ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أي أن النموذج جيد.

ثانيا: دراسة استقرارية البواقي

1 -سلسلة البواقي: من خلال التمثيل البياني للبواقي حيث نلاحظ أن الأعمدة كلها محصورة في مجال الثقة، كما هو موضح في الشكل:

الشكل رقم (05): استقرارية سلسلة البواقي

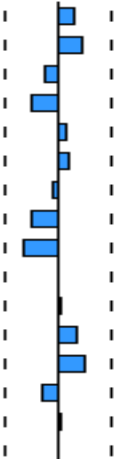
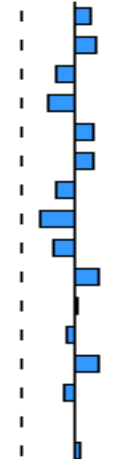


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews4

2 سلسلة مربعات البواقي:

الشكل رقم(06): استقرارية سلسلة مربعات البواقي

Date: 05/20/15 Time: 12:38
Sample: 1980 2011
Included observations: 32

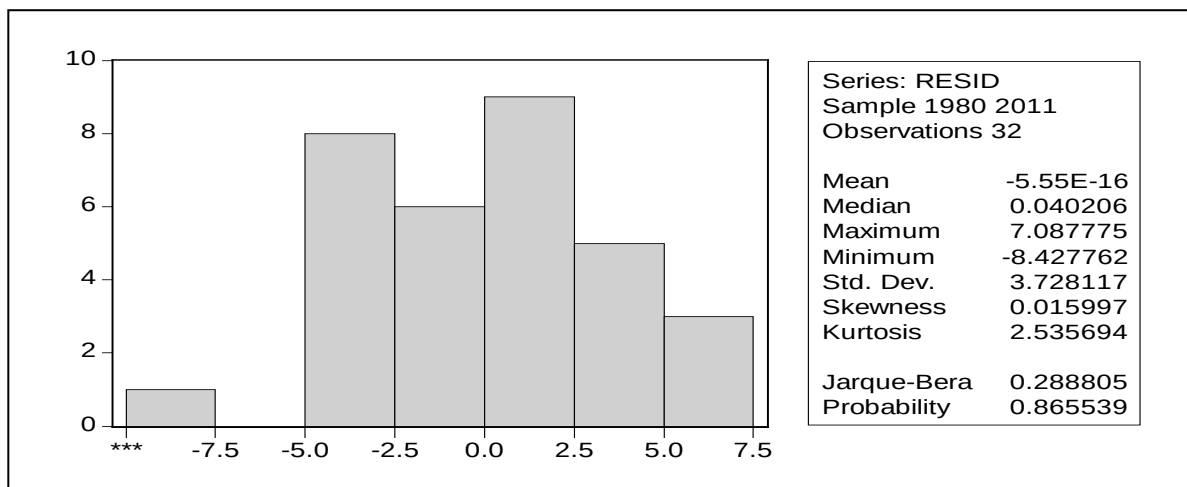
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.105	0.105	0.3896	0.533
		2 0.148	0.138	1.1835	0.553
		3 -0.088	-0.119	1.4731	0.688
		4 -0.166	-0.174	2.5446	0.637
		5 0.055	0.127	2.6667	0.751
		6 0.079	0.117	2.9266	0.818
		7 -0.030	-0.128	2.9669	0.888
		8 -0.164	-0.227	4.1876	0.840
		9 -0.229	-0.133	6.6606	0.672
		10 -0.003	0.157	6.6610	0.757
		11 0.017	0.020	6.6763	0.825
		12 0.119	-0.042	7.4472	0.827
		13 0.177	0.152	9.2356	0.755
		14 -0.114	-0.073	10.023	0.760
		15 0.023	0.000	10.057	0.816
		16 0.001	0.026	10.058	0.864

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews4 .

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

ولدراسة البواقي انطلاقا من دالة الارتباط الذاتي، حيث لا يوجد أي عامل خارج مجال الثقة وكذلك الإحصائية χ^2 لها احتمال اكبر من 0.05 إذن البواقي تمثل تشويش ابيض، ومن اجل التأكد من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي نستخدم اختبار (Jarque- Bera)، ونتائج الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الشكل رقم(07): اختبار فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews4.

من خلال المدرج التكراري نلاحظ إحصائية Jarque-Bera $JB = 0.28 < x_{0.05}^2 = 42.55$ وعليه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي.

رابعاً: اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي

لاختبار الارتباط الذاتي بين البواقي نستعمل اختبار Breusch Pagan Godfrey وهو يعتمد على فكرة مضاعف لاغرانج وإذا افترضنا أن تباين البواقي (ε_t^2) تتغير مع تغير عدد من المتغيرات التفسيرية Z_t حيث نقوم بتقدير انحدار مساعد لغرض اختبار مدى وجود علاقة بين (ε_t^2) و Z_t ، واختبار فرض العدم $H_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = \dots \alpha_p = 0$ وفي ظل فرض العدم فإن نصف مجموع مربعات البواقي له توزيع χ^2_k في صيغة الانحدار المساعد ومستوى المعنوية 5% لدينا: $\frac{RSS}{2} > x_{(k, \alpha\%)}^2$ $Lm = nR^2 = 29 \times 0.17 = 4.93 < x_{0.05}^2 = 42.55$ وعليه نقبل فرض العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. أنظر الملحق (02)

الجدول رقم (12): نتائج اختبار Breusch Pagan Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	3.015480	Prob. F(2,29)	0.0646
Obs*R-squared	5.509147	Prob. Chi-Square(2)	0.0636
Scaled explained SS	3.474202	Prob. Chi-Square(2)	0.1760

المصدر: من انجاز الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews7.

خامساً: اختبار تجانس تباين الأخطاء

من بين فرضيات الانحدار الخطي هو ثبات تباين الأخطاء $Var(U_t) = E(U_t)^2 = \sigma_u^2$ ، ويترتب على اسقاط هذا الفرض عدم ثبات تباين حد الخطأ، ومنه يجب التأكد من تحقق هذه الفرضية ولهذا نقوم بالاختبارات التالية:

1 اختبار ARCH(LM)

نجري انحدار ذاتي لمربعات البواقي من الدرجة الأولى وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (13): نتائج اختبار ARCH(LM)

ARCH Test:			
F-statistic	0.407561	Probability	0.528220
Obs*R-squared	0.429631	Probability	0.512170

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews4.

الفصل الثالث: نمذجة قياسية لتأثير أسعار البترول على المديونية الخارجية

اختبار ARCH(LM) يعتمد بالدرجة الأولى على إحصائية مضاعف لاغرانج وتعطى بالعلاقة التالية:
 $x_k^2 \rightarrow Lm = nR^2$ ومن الجدول السابق $R^2 = 0.013$ للانحدار المساعد $k=1$ بدرجة حرية ومنه
 $Lm = 29 \times 0.013 = 0.377$ وإحصائية x_k^2 المجدولة بدرجة $k=1$ ومستوى معنوية 5% تساوي
 3.841 وعليه $0.013 < 3.841$ ومنه نقبل فرضية العدم، أي ثبات تجانس تباين الأخطاء. أنظر الملحق (03)

2 اختبار وايت White

يعتمد هذا الاختبار على تقدير انحدار مساعد للبواقي والمتغيرات التفسيرية (pp, exc, gdp) ومن هذا الاختبار نحصل على النموذج التالي:

الجدول رقم (14): نتائج اختبار White

White Heteroskedasticity Test:		
F-statistic	1.722088	0.174211
	Probability	
Obs*R-squared	6.504515	0.164506
	Probability	

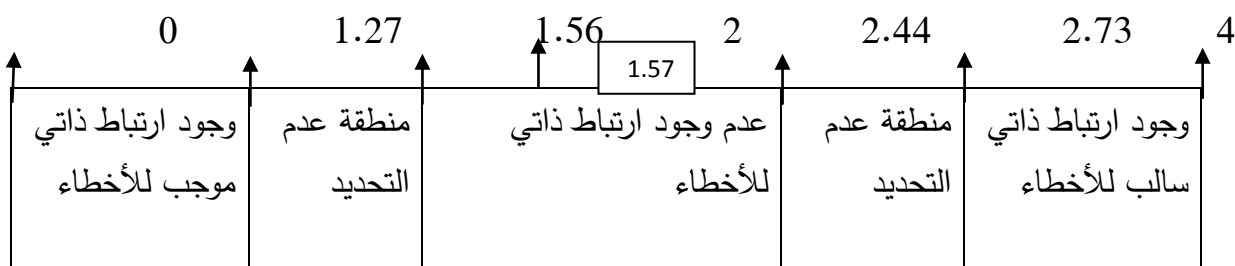
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews4.

$x_4^2 = 9.84$ و $wh = nR^2 = 29 \times 0.20 = 5.8$ عدد المعلمات في الانحدار المساعد ومنه
 وعليه $wh < x_4^2$ نقبل فرضية العدم أي تجانس التباين للأخطاء. أنظر الملحق (04).

سادسا: إحصائية درين واتسن Durbin– Watson

للكشف عن وجود ارتباط ذاتي من عدمه نعتمد على إحصائية Durbin– Watson، يتم هذا الارتباط على أساس قيمة DW المتحصل مع القيم النظرية (du, dl) من الجدول حيث: $DW_c = 1.57$
 والقيم المجدولة عند $n=29$ و $k=2$ وبمستوى معنوية 5% نجد $du=1.27$ و $dl=0.56$ و للتوضيح:

الشكل رقم (08): إحصائية Durbin– Watson



المصدر: مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 300.

نلاحظ أن قيمة DW_c في النموذج تساوي 1.57 وتقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

1 التفسير الاقتصادي والتقييم الإحصائي للنموذج

أولاً: تحليل النموذج القياسي:

بناءً على ما سبق من نتائج الدراسات القياسية وجدنا أن هناك تأثير لكل من سعر الصرف وأسعار البترول على المديونية الخارجية وكان النموذج كالتالي:

$$DT = 28.62 + 0.07 EXC - 0.37 PP$$

فبالنسبة لسعر الصرف وعلاقته بالمديونية الخارجية فأظهرت النتائج علاقة إيجابية حيث إذا زاد سعر الصرف (EXC) بـ 1% يقابله ارتفاع بـ 0.07%، أما بالنسبة لأسعار البترول وعلاقتها بالمديونية فهناك علاقة سالبة وهذا ما يظهره النموذج حيث كلما زاد سعر البترول (pp) بـ 1% تنخفض المديونية الخارجية بـ 0.37%.

ثانياً: التقييم الإحصائي للنموذج:

أ - اختبار t : إن معاملات النموذج المنفردة تؤثر على النموذج، لأن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة $t_{1.95}$ المجدولة لكل متغير على حدا.

ب - معامل التحديد R^2 : لدينا $R^2 = 0.83$ مما يدل على أن له قدرة تفسيرية عالية جداً فالمتغيرات المختارة تفسر المديونية الخارجية، بينما تظل النسبة الباقية لعوامل أخرى.

ج - اختبار F : إن معالم النموذج ككل تؤثر على النموذج لأن قيمة $(F_c = 75)$ المحسوبة أكبر من المجدولة $(F_t = 4.18)$ وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المختارة ذات تأثيرات معنوية على المديونية الخارجية، ومعادلة الانحدار المقدرة ذات معنوية إحصائية.

د - اختبار DW : تبين هذه الإحصائية أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي لان قيمة DW المحسوبة تقع في منطقة القبول بين 1.27 و 1.56، يعني عدم وجود ارتباط.

خلاصة الفصل:

لقد تعرضنا من خلال هذا الفصل التطبيقي إلى دراسة قياسية للمديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)، حيث تطرقنا في المبحث الأول لعموميات حول الاقتصاد القياسي والانحدار الخطي المتعدد والمبحث الثاني فقد حاولنا بناء نموذج اقتصادي حول تأثير عدة متغيرات على المديونية الخارجية في الجزائر وكانت النتائج المتوصل إليها تشير إلى:

- توصلنا إلى أن السلاسل الزمنية للمديونية وأسعار البترول والناتج الإجمالي المحلي وكذا سعر الصرف غير مستقرة، ما يستلزم المفاضلة عن طريق الفروقات من الدرجة الأولى لجعلها مستقرة.
- وجود علاقة طردية بين أسعار الصرف والمديونية الخارجية، وعلاقة عكسية مع أسعار البترول.
- عدم معنوية الناتج الإجمالي المحلي مما جعلنا نستغني عنه في النموذج.
- المعنوية الاحصائية لسعر البترول وسعر الصرف.
- سعر البترول وسعر الصرف يفسران المديونية بنسبة 83%.
- احصائيات فيشر المحسوبة أكبر من المجدولة وهو ما يعني أن النموذج ككل معنوي.
- استقرارية سلسلة البواقي وكذا سلسلة مربعات البواقي.
- عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.
- علاقة سعر الصرف بالمديونية الخارجية علاقة إيجابية حيث إذا زاد سعر الصرف (EXC) بـ 1% يقابله ارتفاع بـ 0.07%.
- هناك علاقة سالبة بين أسعار البترول والمديونية الخارجية وهذا ما يظهره النموذج حيث كلما زاد سعر البترول (pp) بـ 1% تنخفض المديونية الخارجية بـ 0.37%.

خاتمة

الخاتمة العامة:

انطلاقاً من التحليلين الاقتصادي والإحصائي واستناداً إلى البعد النظري فإننا نخلص إلى قبول النموذج . والغرض من هذا التحليل هو البحث عن مدى تأثير أسعار البترول على الديون الخارجية وعلاقتها بمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف، ولقد عزلنا في النموذج الناتج المحلي الإجمالي الذي هو غير معنوي بالمقارنة بالمتغيرات الأخرى وأبقينا على سعر الصرف إلا أن النموذج سمح لنا بتحديد وبصفة واضحة أثر سعر البترول السالب على الديون في الجزائر، نظراً للإشارة السالبة لمعلمته. و نستخلص من بحثنا هذا العديد من النتائج نذكر منها:

- إن لقطاع المحروقات دور مهم في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، غير أن هذه الثروة كانت محتكرة من طرف الشركات مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني من أجل صناعة وطنية قوية. فقد اتجه اهتمام الجزائر إلى التصنيع منذ استرجاع سيادتها حيث تساهم صادرات المحروقات بأكثر من 90% من إيرادات الجزائر من العملة الصعبة

- إن حجم خدمات المديونية التي تحملتها الجزائر على عاتقها جعلتها تعرقل مسارها نحو التطور .
- إن مسألة ترقية الصادرات خارج المحروقات هي طموح الاقتصاد الجزائري، وهذا ليس فقط في الفترة الحالية وإنما شرعت الجزائر بذلك منذ 1986، لكن على الرغم من الحوافز التي منحت طوال هذه الفترة والممتدة إلى يومنا هذا لهذه المسألة، فإنها تبقى بعيدة عن الطموحات.

- مع بداية أزمة النفط 1986، بدأت الجزائر تتوجه نحو تنويع الصادرات بغية تقادي الانخفاض في الإيرادات من العملة الصعبة، وهذا ما ظهر في ميثاق 1986 الذي أكد على أهمية التصدير خارج المحروقات.

- برزت أزمة المديونية الخارجية في الجزائر سنة 1986 عندما عجزت عن الوفاء بمستحقات ديونها الخارجية وعانت عجزاً في ميزان المدفوعات ونقص حاد في احتياطياتها من العملة الصعبة كما عرف سعر الصرف الدينار تدهوراً كبيراً.

- اعتمدت الجزائر اعتماداً مطلقاً على قطاع المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق ذلك قامت بتكثيف إنتاج المحروقات وتطلب ذلك إنفاق استثمارات ضخمة في القطاع البترولي، غير أن تعرض هذا القطاع إلى تقلبات كبرى وتذبذب في الأسعار أثر بشكل مباشر على تفاقم أزمة المديونية الخارجية للجزائر .

- اتبعت الجزائر سياسة الاقتراض معتمدة على تكهنات ارتفاع أسعار النفط للفترة اللاحقة لكن حدث العكس إذ انخفض سعر البترول سنة 1986 مما أدى إلى تقليص عائدات صادرات المحروقات، ومن ثم حدوث عجز في ميزان المدفوعات وعدم القدرة على تسديد الديون.

-إن للمديونية الخارجية أثارا سلبية على لاقتصاد الجزائري، و يعود السبب في ذلك إلى انتهاج الجزائر لسياسة خاطئة في الاستدانة من الخارج، كاستعمال القروض الخارجية في تمويل الواردات من السلع الاستهلاكية واستخدام قروض قصيرة الأجل ذات تكلفة عالية لتمويل استثمارات طويلة الأجل .

-إن الإقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية، ما دام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للمداخيل، وإذا كانت الصدمات السلبية قد أخلّت من موازينه حينها، فإنّ الإيجابية منها (كأزمة 1973، حرب الخليج الأولى (1980-1988) وثورة الأسعار با لإرتقاع في السنوات الأخيرة قد أكدت أن استقرار وتوازن الإقتصاد لا يمكن أن يتعدّد مداه القصير، لأن استغلال واستخدام الفائض المالي يبقى بعيدا عن التنمية المستدامة.

-أنّ التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الإقتصاد الوطني إختلالا أو توازنا وهو ما أكدته أزمة 1986 التي نقلت العديد من المؤشرات من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز، الميزان التجاري (-1.79 مليار دولار)، كما ساهمت في إرتقاع المديونية .

إن إبراز هذه الحقائق لا يعني أن البترول قد فشل تماما في تطوير الإقتصاد الجزائري، بل أن مساهمته تبقى كبيرة وخاصة ما حدث في السنوات الأخيرة من إصلاحات والتخلص من المديونية الخارجية، إلّا أن واقع الجزائر حاليا يفرض ضرورة استخدام الفوائض المالية للنفط في تحسين الجانب المالي.

الاقتراحات:

- خطر الاعتماد على البترول كمصدر وحيد للطاقة
- كيف يكون الاستثمار الأجنبي شكلا بديلا للمديونية الخارجية ؟

قائمة المصادر والمراجع :

المصادر :

1. صندوق النقد الدولي، إدارة الدين الخارجي، الوثيقة رقم INST/91 -XIII/11/6، واشنطن، 1991.

2. www.bonk-of-algeria.dz

الكتب باللغة العربية :

3. تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية 2011.

4. جلاطو جيلالي، الإحصاء التطبيقي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2009.

5. جمال فروخي، نظرية الاقتصاد القياسي، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

6. حسن بهلول : "الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية"، مطبعة حلب، الجزائر ، 1993 .

7. حسين القاضي، سمير الريشاني، محاسبة البترول، ط1 ، دار الثقافة، عمان، 2010 .

8. حسين عبد الله، "البترول العربي.دراسة اقتصادية سياسية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

9. حمودي حاج صحراوي، القياس الاقتصادي التطبيقي باستعمال برنامج eviews، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، 2010.

10. سامر على عبد الهادي، التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية، ، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2013.

11. عجام هيثم صاحب، فخ المديونية الخارجية للدول النامية: الأسباب والاستراتيجيات/هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، مراجعة مصطفى سليمان علي دفع الله، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 .

12. مجدي الشوريجي، الاقتصاد القياسي، النظرية والتطبيق، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1994.

13. محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

14. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982.

15. محمد يونس، العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام، الدار الجامعية، بيروت، 1986.
16. مسعداوي يوسف، دراسات في المالية الدولية، عمان، دار الرأية للنشر و التوزيع، 2013.
17. مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
18. مولود حشمان، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.
19. نادر فرجاني، الهجرة إلى النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1983.
20. نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط1، 2000.
21. نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط1، 2000.
22. وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف، صائب جواد إبراهيم جواد، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، دار الأهلية للتوزيع والنشر، 2006.
الرسائل الجامعية :
23. أحميمة خالد، أزمة السيادة الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي حالة الجزائر، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، 2012-2013.
24. بن الطاهر حسين، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث حالة الجزائر، رسالة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري-قسنطينة-، 2007-2008.
25. بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، الجزائر 3، رسالة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، 2009.
26. بوزاهر سيف الدين، أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، 2010.
27. بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية دراسة حالة الجزائر، الجزائر 3، رسالة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، 2010.
28. جمعة رضوان، "تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر 1970-2004"، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، 2007.

29. حمزة طيبي، اثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية حالة الجزائر، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.
30. شرقي جوهرة، "بناء نموذج تنبئي للجباية البترولي"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003.
31. شعوة لمياء، سلطات الضبط لقطاع المحروقات في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون العام فرع التنظيم الاقتصادي، جامعة قسنطينة 1، 2013.
32. علماوي عمر، و سعداوي شرف الدين، أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني حالة الجزائر، اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة ورقلة، 2013.
33. عليواش أمين عبد القادر، اثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، جامعة الجزائر.
34. فضيلة جنوحات/ز/حريتي، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
35. فطيمة حفيظ، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2010-2011.
36. قويدري قوشيح بوجمعة، "انقلابات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، رسالة ماجستير ، العلوم الاقتصادية ،جامعة الشلف، 2009.
37. موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، 2010، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
38. همام الشماع، دراسة اقتصادية مقارنة الأوبك ووكالة الطاقة الدولية وتأثير كل منها على السوق النفطية العالمية، رسالة ماجستير، جامعة بيروت، لبنان، 1987.
39. وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

المحاضرات والملتقيات :

40. حلقة دراسية حول إدارة المديونية والاستثمارات والتجارة لشمال إفريقيا، 12-9 تشرين الثاني/نوفمبر 1999 بطنجة المغرب مشاركة الجزائر.

41. دربال عبد القادر وزيري بلقاسم" تأثير الشراكة الاورو متوسطية على الأداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"، ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 29-30/2001.
42. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: "مشروع تقرير حول: المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عائق أمام التنمية الأورو متوسطية". الدورة العامة الخامسة عشر .
43. محمد مصطفى، أسعار النفط -الصعود والمؤشرات- مقال في مجلة الكهرباء العربية، العدد 92، 2008.
44. مخلوفي عبد السلام، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط، الجزائر، 8- 9 ابريل 2002.

المجلات :

45. بطاهر علي ،"سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف ، السداسي الثاني، 2004.
46. بن الطاهر حسين، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، العدد 31-جوان 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة الجزائر.
47. بنزادي ، ما لذي نجحت اندونيسيا في القيام به وفشلت الجزائر ؟"، ترجمة بلحسن علي مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،العدد 01،ك.ع .إق.ع.ت. جامعة سطيف 2002.
48. حسان خضر، أسواق النفط العالمي، مجلة جسر التنمية، العدد 57، 2005.
49. رحمان أمال، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4 ديسمبر 2008، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة.
50. ساهر محمد يحيى، الأسعار المحققة في الأسواق الدولية، مجلة النفط والعالم، العدد 9 ، منشورات قسم العلاقات العامة والإعلام في وزارة النفط، بغداد، 1973.
51. عيسى محمد الغزالي، إدارة الديون الخارجية، مجلة جسر التنمية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 30 ، 2004.

52. عيسى محمد الغزالي، جسر التنمية، إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثلاثون يونيو/ حزيران 2004 السنة الثالثة.
53. عيه عبد الرحمان، مجلة دفاثر السياسة والقانون، "دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية" 2000-2011.
54. غانم فارس، أسعار الإشارة، مجلة النفط والعالم، العدد 8، 1973.

الكتب الأجنبية :

55. Jean-pierr OLSEM : L'Energie dans le monde : Stratégies face à la crise, 2^e edition, HATIER, paris, juillct 1984 .
56. Meidan, Michal <<Le pétrole et la Chine : plus qu'une relation commerciale>>. Afrique contemporaine, 4^e trim. 2008, n° 228 .

الملحق رقم (01):

السنوات	DT	PP	EXC	GDP
1980	19.36	28.640	4.320	50.460
1981	18.379	32.510	4.590	51.980
1982	17.604	32.380	4.790	55.310
1983	16.047	29.040	4.980	58.290
1984	15.097	28.200	5.030	61.560
1985	16.483	27.010	4.700	65.000
1986	20.436	13.530	4.850	64.870
1987	24.386	17.730	5.910	64.420
1988	24.856	14.240	7.610	63.200
1989	26.063	17.310	8.960	66.230
1990	28.379	22.260	18.470	67.060
1991	27.875	18.620	21.840	66.250
1992	25.724	18.440	23.350	67.310
1993	29.724	16.330	35.060	65.900
1994	29.486	15.530	47.660	65.310
1995	31.573	16.860	54.750	67.820
1996	33.651	20.2900	57.710	70.400
1997	31.222	18.680	58.740	71.170
1998	30.473	12.280	66.570	74.800
1999	28.315	17.470	75.260	77.190
2000	25.261	27.600	77.220	80.130
2001	22.571	23.120	79.680	82.530
2002	22.642	24.360	77.390	87.150
2003	23.353	28.100	72.060	93.430
2004	21.821	36.050	73.280	97.440
2005	16.60	50.640	72.650	10.310
2006	7.900	61.080	69.290	10.490
2007	4.400	69.080	64.580	10.850
2008	4.300	94.450	72.650	11.110
2009	3.900	61.060	74.390	11.290
2010	3.600	77.450	72.940	11.690
2011	2.000	107.460	77.540	12.020

المصدر :

ملحق رقم (02): نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	3.015480	Prob. F(2,29)	0.0646
Obs*R-squared	5.509147	Prob. Chi-Square(2)	0.0636
Scaled explained SS	3.474202	Prob. Chi-Square(2)	0.1760

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/25/15 Time: 09:04

Sample: 1980 2011

Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.020427	5.399937	0.559345	0.5802
DEXC	0.048633	0.104275	0.466397	0.6444
DPP	0.256012	0.131230	1.950869	0.0608

R-squared	0.172161	Mean dependent var	13.46452
Adjusted R-squared	0.115069	S.D. dependent var	16.95263
S.E. of regression	15.94748	Akaike info criterion	8.465538
Sum squared resid	7375.340	Schwarz criterion	8.602951
Log likelihood	-132.4486	Hannan-Quinn criter.	8.511087
F-statistic	3.015480	Durbin-Watson stat	2.048863
Prob(F-statistic)	0.064598		

الملحق رقم (03): نتائج اختبار ARCH

ARCH Test:

F-statistic	0.407561	Probability	0.528220
Obs*R-squared	0.429631	Probability	0.512170

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/20/15 Time: 16:09

Sample(adjusted): 1981 2011

Included observations: 31 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.34264	3.938225	3.134061	0.0039
RESID^2(-1)	0.126640	0.198369	0.638405	0.5282

R-squared	0.013859	Mean dependent var	13.89885
Adjusted R-squared	-0.020146	S.D. dependent var	17.05091
S.E. of regression	17.22181	Akaike info criterion	8.592571
Sum squared resid	8601.130	Schwarz criterion	8.685086
Log likelihood	-131.1848	F-statistic	0.407561
Durbin-Watson stat	1.899356	Prob(F-statistic)	0.528220

الملحق رقم(04): نتائج اختبار White

White Heteroskedasticity Test:

F-statistic	1.722088	Probability	0.174211
Obs*R-squared	6.504515	Probability	0.164506

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/20/15 Time: 16:28

Sample: 1980 2011

Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.570560	12.15193	0.458409	0.6503
DEXC	0.391384	0.547936	0.714287	0.4812
DEXC^2	-0.004468	0.007060	-0.632822	0.5322
DPP	-0.060248	0.540357	-0.111496	0.9120
DPP^2	0.003267	0.004875	0.670164	0.5084
R-squared	0.203266	Mean dependent var	13.46452	
Adjusted R-squared	0.085231	S.D. dependent var	16.95263	
S.E. of regression	16.21410	Akaike info criterion	8.552240	
Sum squared resid	7098.219	Schwarz criterion	8.781262	
Log likelihood	-131.8358	F-statistic	1.722088	
Durbin-Watson stat	2.228047	Prob(F-statistic)	0.174211	

تم تحديد إشكالية الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير أسعار البترول على المديونية الخارجية للدول النفطية ؟

حيث تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة معرفة أهمية الاستفاد ة من تقلبات أسعار البترول في الاقتصاد الجزائري خاصة وانه مورد ناضب و معرفة مساهمته في تخليص الجزائر من الأزمات الاقتصادية وذلك من خلال دراسة أزمة من الأزمات التي مرت بها الجزائر وهي المديونية الخارجية للجزائر .

وذلك في ظل الظروف التي مرت بها الجزائر في فترات سابقة وكذلك في هذه الفترة من تقلبات في أسعار البترول- انخفاض الأسعار- وما أسهم في إتباع سياسة تقشفية.

لقد استندت هذه الدراسة في جانبها النظري إلى ما يتعلق بأسعار البترول والمديونية الخارجية عموما وخصوصا في الجزائر .

أما الجانب التطبيقي فخصص لدراسة وتحليل تطور المديونية الخارجية واهم المتغيرات المؤثرة فيها في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)، في الاقتصاد الجزائري، ثم محاولة بناء نموذج قياسي ملائم. من خلال بناء عدة نماذج قياسية مستعملين البيانات السنوية للفترة (1980-2011).

الكلمات المفتاحية: المديونية الخارجية، أسعار البترول، المتغيرات الاقتصادية، الدول النفطية.